أبو الزبير المكيّ
وبيان درجته
من حيث القبول والرد

اعداد :

د. خالد بن محمد بن عويد القناوي

من ١٤٢٥ إلى ١٤٩٢

ملخص البحث

١- تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج مسألةً من مسائل علم العلل, ويبيِّن الروايات المقبولة من المردودة للراوي أبي الزبير المكيّ.

٢- وتظهر مشكلة البحث في انقسام أقوال النقَّاد في أبي الزبير إلى شقين؛ فجمهورهم رووا حديثه واحتجُّوا به, بينما شعبة بن الحجاج -ومن وافقه- يرون عدم الاحتجاج بحديثه؛ ليجيء الحافظ ابن حجر في "تقريبه" فيجعل أبا الزبير في مرتبة من خفَّ ضبطه, ولم يُضعَّفْ حديثُهُ, وقلَّده في ذلك جماعة, بينما التَّحقيق خلاف ذلك.

وأبو الزبير من المشهورين بالتدليس, وقد نصَّ على ذلك متقدمو النقَّاد, واعترف هو بذلك, ولبعض الملابسات حاول بعض المتأخرين والمعاصرين نفي ذلك عنه, لكنَّ حجتهم لم تقوَ على ذلك؛ فجاء هذا البحث لنفي تلك التهم المضعفة عنه, وإثبات تُهمة التدليس, غير المستلزمة للردِّ المطلق للحديث.

٣- وكان من أهمِّ النتائج التي توصل إليها الباحث: أن أبا الزبير المكيّ ثقةٌ صحيح الحديث, وأنَّ ما رسَمه شعبة -ومن وافقه- من ترك الاحتجاج بحديثه قولٌ مرجوح, وأنَّ التدليس في حقِّه ثابتٌ كما أقرَّ هو على نفسه -ويستثنى من ذلك الأحاديث التي في صحيح مسلم, وما رواه الليث بن سعدٍ عنه- وأما تلك المحاولات التي سعت لنفي ذلك عنه, فكلُّها مَحل نظرٍ واستدراك.

Abstract

1. The importance of this research lies in the fact that it deals with the issue of the science of ills, and shows the accepted accounts of the narrator of the narrator Abi Zubayr al-Makki.

2. The problem of the search in the split of the critics in Abu Zubayr twofold; their audience saw his speech and protested it, while the Division of bin Hajjaj - and the consensus - see not to invoke his talk; to come Hafiz Ibn Hajar in 'rounded' make Abu Zubayr in the order of calamity, Weakens his speech, and restricts him in that group, while the truth is otherwise
And Abu al-Zubayr, one of the most famous of the fraud, as stated by the advanced critics, and admitted to it, and for some circumstances tried to some of the late and contemporary deny it, but their argument did not do so; this research came to deny the charges against him, and to prove the charge of fraud, Absolute talk
3. The most important results reached by the researcher: that Abu Zubayr al-Makki trust true to the modern, and that what was drawn by the Division - and who agreed - who left the protest in his speech is likely, and that the fraud in his right as it is approved himself - and excludes from the conversations that are true Muslim - and those attempts that sought to deny it, all of the consideration and refinement

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله رب العالمين, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له, إلهُ الأولين والآخرين, وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله, إمامُ المتقين وخاتَمُ النبيين, وخِيْرته من خلقه أجمعين, صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ, وعلى آله الطيبين الطاهرين, وإخوانه من النبيين والمرسلين، والتابعين لَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وسائرِ عباد الله الصالحين, من أهل السموات والأَرَضِين, وسلَّم تسليماً [١].

أمّا بعد ...

فهذا بَحثٌ أقدمه بين يدي القارئ, وهو معدودٌ فِي مفردات ما كتب في الجرح والتعديل, ودعائي أنْ ينفع الله به قارئه وكاتبه ومَنْ سعى في نشره, وأن يجزي الجميع خير الجزاء, إنه سَميعٌ مُجيب.

مشكلة البحث وأهميته والهدف من الكتابة فيه:

تكمن مشكلة هذا البحث في انقسام أقوال النقَّاد التي قليت في أبي الزبير المكيّ إلى قسمين: قول الجمهور الذين رووا أحاديثه واحتجُّوا بها, وقول الإمام شعبة بن الحجاج – ومن وافقه – القائلين بضعف حديثه؛ فمن تارك له ومعتَبِر به, ولا شكَّ أنَّ هذا مِمَّا يجلب الحيرة عند الطلبة – سيما المبتدئين منهم – كيف إذا انضاف إلى ذلك أنَّ الموافقين لشعبة من الأئمة الذين أقوالهم معتبرة !؟

وفِي غضون هذه الحيرة يبزغ قول الحافظ ابن حجر ليقول بأنَّ أبا الزبير صدوقٌ حسن الحديث, ليس بصحيح الحديث ولا بالضعيف؛ فلربَّما اغترَّ بهذا من ظنَّ أن قول الحافظ هو الميزان في مثل هذه الأزمات, وأنَّ هذا الجمع هو المتعين في مثل هذه المسألة.

---

(١) تحفة الأشراف (٣/١).

وأبو الزبير من المشهورين بالتدليس, وصفه بذلك الأئمة المتقدمون, لكنْ لبعض الملابسات التي دار فيها الكلام حول بعض الأحاديث التي رواها أبو الزبير؛ جنح بعض المتأخرين والمعاصرين لنفي هذه التهمة عنه.

وهذه المشكلة يحتاج مثلها إلى جمع أقوال النقَّاد في أبي الزبير وفحصها ودراستها, والنظر في كيفية صدورها ودلالاتها, وبعد ذلك التحقق من صحة نسبة التدليس إليه, وطريقة العمل مع الأحاديث المعنعنة التي وردت في صحيح مسلم.

وكلُّ هذه الإشكالات وغيرها مما سعى هذا البحث إلى إيجاد حلولها, والكشف عن غموضها.

منهج البحث:

١- سلكت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي, التحليليّ الوصفيّ؛ فجمعت أكثر الأقوال التي قيلت في أبي الزبير المكيّ - ولَم أترك منها سوى تلك الأقوال التي لا صلة مباشرة لَها في جرحه أو تعديله - وقمت بمناقشتها, والجمع بين ما يقبل الجمع, والترجيح بين ما لزم.

٢- اعتمدت في نقل الأقوال على الكتب الأصيلة الْمُسْنَدة, ولَم أَلْجَأ إلى الكتب الفرعية النَّاقِلَة إلا فِي نقل ما كان زائدًا على الكتب المسندة, أو ما كان منقولاً من كتابٍ أصيلٍ مفقود.

٣- اقتصرت في ذكر أقوال المتأخرين على أقوال الأئمة: النوويّ, والذهبِيّ, والبُوصِيْرِيّ, وابن حَجَر؛ حيث إنَّهم من أكثر من تكلَّم في الأسانيد والجرح والتعديل, وأقوال غيرهم لا تعدو أقوالَهم.

٤- استفدت في ترتيب البحث من طريقة الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف - رحمه الله - في ترجمته لإسرائيل بن يونس السَّبيعيّ, في كتابه ضوابط الجرح والتعديل.

ونظراً إلى مَحدودية الصفحات في البحوث الْمُحَكَّمةِ فقد عَمَدْتُ إلى ترك ما يلي:

١- ذكر معلومات الكتاب عند أول وروده, وأرجأت ذلك إلى فهرس المصادر, واكتفيت بذكر اسم الكتاب, مع رقم المجلد والصفحة إن كان متعدد المجلدات, وإلا فرقم الصفحة, واكتفيت على ذكر رقم الحديث في الإحالة على كتب الشيخ الألبانِيّ, وكذلك اكتفيت بذكر رقم الترجمة في العزو إلى تقريب الحافظ ابن حجر؛ لأنه أدقّ.

٢- ذكر قواعد الجرح والتعديل, إذ المقصود التطبيق, لا التنظير.

٣- ترجمة الأعلام الواردين في البحث, إلا من كانت له علاقة وَشِيجةٌ بالبحث.

٤- الفهارس المتنوعة الشهيرة, واكتفيت بفهرسٍ للمصادر, وآخر للمحتويات؛ إذ البحث قائمٌ عليهما.

وسَمَّيت هذا البحث:"تحفة الأحوذيّ, بثقة أبي الزبير المكيّ, والاستدراك على الحافظ العسقلانِيّ".

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة, وفصلين, وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على: مشكلة البحث, وأهميته, والهدف الْمنشود من الكتابة فيه, ومنهج البحث.

الفصل الأول: الترجمة (عرض ودراسة), وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته.

المبحث الثاني: مولده (تاريخه ومكانه).

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: طبقته.

المبحث الخامس: مَنْ يحكم على روايته عنهم بالانقطاع.

المبحث السادس: الرواة عنه.

المبحث السابع: وفاته.

المبحث الثامن: مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة.

الفصل الثاني: أقوال أئمة الجرح والتعديل (عرض وتحليل), وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أقوال الأئمة المتشددين.

المبحث الثاني: أقوال الأئمة المعتدلين.

المبحث الثالث: أقوال الأئمة المتساهلين.

المبحث الرابع: أقوال الأئمة الآخرين (مَنْ لم تُدرس مناهجهم في الجرح والتعديل).

المبحث الخامس: أقوال الأئمة المتأخرين.

يلي ذلك خاتمة الدراسة, وفهرسان لمصادرها ومحتوياتها.

والله أسأل التوفيق, وصلى الله على سيدنا محمد

الفصل الأول:

التــرجــمة (عرض ودراسة)

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته.

هو: مُحمَّد بن مسلم بن تَدْرُس[١], القرشيُّ[٢] الأسديّ[٣]، أبو الزُّبير[٤] المكيّ[٥]،[٦] مولَى حكيم بن حزام[٧] بن خويلد[٨].

***

المبحث الثاني: مولده (تاريخه ومكانه).

لم أجد أحداً من المؤرخين أو من المترجمين نصَّ على ولادة أبي الزبيْر[٩], ولكنِّي وقفت على قولٍ لأبي حسان الزيادي, نقله عنه مغلطاي, قال:"عن أبي

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٠/٦), والطبقات لخليفة بن خياط (ص٤٩٤).
(٢) التاريخ الكبير (٢٢١/١), والثقات لابن حبان (٣٥١/٥).
(٣) تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦).
(٤) فائدة: أبو الزبير في التابعين اثنان: هذا أولُهما, والآخر: مُؤذن بَيت المقدس, سَمع عمر بن الْخطاب ﷺ, وقيل: عن أبيه عنه. مشتبه أسامي المحدثين (ص١٣٠).
(٥) الطبقات الكبرى (٣٠/٦), والثقات للعجلي (٢٥٣/٢).
(٦) قلت: هذا الذي عليه أهل التراجم والمؤرخين – الذين وقفت على ترجمة أبي الزبير في مصنفاتهم – أنه مكيّ, وتفرَّد ابن حبان فقال (في مشاهير علماء الأمصار ص١١١) عن أبي الزبير: مِمَّنْ سكن المدينة مدةً, ومكة زماناً وحديثه عند أهل المصرين معاً. قلت: أما كون حديثه عند أهل المصرين فصحيحٌ لا غبار عليه, وأما كونه سكن المدينة مدةً فمحلُّ نظر, ولعلَّ الذي دعا ابن حبان إلى هذا كثرة شيوخ أبي الزبير المدنيين – على قلة شيوخه–, لكن سيأتي (ص:١٠) أن الشيوخ المدنيين الذين أكثر عنهم إنَّما أخذ عنهم حين مقدمهم مكة المشرَّفة, ولهذا أدلةٌ وأوجه قوية تدلُّ عليه كما سيأتي, زد على أن مغلطاي (في إكمال تهذيب الكمال ٣٣٦/١٠) لم يتعقَّب على المزيّ نسبته أبي الزبير إلى مكة, وهو الذي لا يترك له شاردةً ولا واردة !؟
(٧) تاريخ ابن معين –رواية الدوري– (٩٧/٣), والطبقات لخليفة بن خياط (ص٤٩٤).
(٨) الطبقات الكبرى (٣٠/٦), والثقات لابن حبان (٣٥١/٥).
(٩) ثُمَّ وقفت على قول الحافظ الذهبي في ترجمته:"ولم يذكروا له مولداً".

حسان الزيادي: مات سنة ثمانٍ وعشرين ومائة[١]، وهو ابن أربعٍ وثمانين سنة[٢] " [٣].

قلت: إذا طرحنا (٨٤) من (١٢٨)؛ فسيكون الناتج (٤٤)؛ وبذلك تكون سنة (٤٤هـ) هي السنة التي ولد فيها أبو الزبير المكيّ, والله سبحانه وتعالى أعلم.

***

المبحث الثالث: شيوخه [٤].

أشهر شيوخ أبي الزبير المكيّ, الذين روى عنهم اثنان وثلاثون شيخًا [٥], يمكن تصنيفهم على خمسة مراتب, هي:

أولاً: مرتبة (ثقة) وما فوقها[٦]:

١- جابر بن عبد الله الأنصاريّ المدنِيّ (الصحابِيّ).

٢- ذكوان أبو صالح السَّمان المدنِيّ.

٣- سعيد بن جُبَير الكوفِيّ.

---

(١) وقيل في وفاته غير ذلك, ولكن سيأتي أنَّ هذا هو الأرجح, والله أعلم.

(٢) وقال الذهبي (في تاريخ الإسلام ٣/٥٢١): أَرَاه عاش ٩٠ سنةً فصاعداً. قلت: لكن لا يخفاك أنَّ هذا قاله الحافظ الذهبي تقديراً؛ فإنه لم يقف على تاريخ ولادته, ولو وقف عليه لذكره, كما هي عادته في كتابه هذا وكذلك السير والتذكرة وغيرها؛ ولذلك رجَّحت قول الزيادي عليه, خاصةً وأنه ذكره على اليقين لا الشكّ, والله أعلم.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٠/٣٣٦).

(٤) جميع هؤلاء الشيوخ من رجال الكتب الستة؛ فتراجمهم مودعة في: تهذيب الكمال, وتهذيب والتهذيب, وتقريب التهذيب.

(٥) وهذا التَّعداد وفقًا لما ذكره المزيّ - رحمه الله - في تهذيب الكمال (٢٦/٤٠٢), وهذا العدد وافٍ بغرض الدراسة.

(٦) جملةٌ من شيوخ أبي الزبير من الصحابة الكرام, ووضعهم هنا للتَّعداد والنظر في حال أبي الزبير, لا في حالِهم !

٤- سفيان بن عبد الرحمن الثقفيّ المكيّ[١].

٥- صالح بن أبي مريم الضبعيّ البصريّ.

٦- صفوان بن عبد الله بن صفوان المكيّ.

٧- طاووس بن كيسان اليمانِيّ.

٨- أبو الطفيل عامر بن واثلة الكوفِيّ ثم المكيّ (الصحابِيّ).

٩- عبد الله بن باباه المكيّ.

١٠- عبد الله بن الزبير بن العوَّام المكيّ (الصحابِيّ).

١١- عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدنِيّ[٢].

١٢- عبد الله بن ضمرة الكوفِيّ.

١٣- عبد الله بن عباس المدنِيّ ثم المكيّ[٣](الصحابِيّ).

١٤- عبد الله بن عمر بن الخطاب المدنِيّ (الصحابِيّ).

١٥- عبد الله بن عمرو بن العاص المكيّ, نزل الشَّام[٤] (الصحابِيّ).

١٦- عبد الله بن كعب بن مالك المدنِيّ.

١٧- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدنِيّ.

١٨- عُبيد بن عمير الليثيّ المكيّ.

١٩- عديّ بن عديّ الْجَزَرِيّ[١].

---

(١) سفيان هذا قال عنه الحافظ ابن حجر: مقبول, وقال الذهبي: وثِّق, ووثَّقه ابن حبان, وبهذه المعطيات -في الغالب- يكون الرجل مجهولاً؛ لكن ذكر مغلطاي أنَّ ابن خَلَفُون ذكره في "الثقات"؛ فقوي القول بتوثيقه, والله أعلم. الثقات لابن حبان (٤٠١/٦), والكاشف (٤٤٩/١), وتقريب التهذيب (ت ٢٤٤٧), وإكمال تهذيب الكمال (٤٠٩/٥).

(٢) تاريخ دمشق (٢٥٢/٣٣).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٣٣/٣).

(٤) رجال صحيح مسلم (٣٣٨/١).

٢٠- عطاء بن أبي رباح المكيّ.

٢١- عكرمة مولى ابن عباس المدنِيّ ثم المكيّ[٢].

٢٢- عون بن عبد الله بن عتبة الكوفِيّ.

٢٣- محمد بن علي ابن الحنفية المدنِيّ ثم المكيّ[٣].

٢٤- نافع بن جبير بن مُطْعِم المدنِيّ.

٢٥- يحيى بن جَعْدَة بن هُبيرة المكيّ[٤].

٢٦- أبو علقمة مولى بني هاشم المصريّ.

٢٧- أبو معبد مولى ابن عباس المكيّ.

٢٨- عائشة (أم المؤمنين) المدنية.

ثانياً: مرتبة (صدوق):

- عمرو بن شعيب المدنِيّ (وهو أصغر منه, لكنّه مات قبله).

ثالثاً: مرتبة (صدوق ربما أخطأ):

- علي بن عبد الله البارقيّ البصريّ[٥].

رابعاً: مرتبة (صدوق تغيَّر حفظه):

- عبد الله بن سَلَمة المراديّ الكوفِيّ.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٣٢٨/١), وهذه النسبة إلى الجزيرة, وهي: عِدَّة بلاد, منها: الْمَوْصِل وسِنْجار وحَرَّان والرَّهَا والرَّقَّة ورأس العين وآمِد ومَيَافَارِقين وديار بكر, وهي بلاد بين دِجْلَة والفرات, وإنَّما قيل لَها الجزيرة لِهذا. اللباب في تهذيب الأنساب (٢٧٧/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/٥).

(٣) الطبقات الكبرى (٧٤/٥).

(٤) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٢١٩/٦).

(٥) رجال صحيح مسلم (٥٨/٢).

خامساً: مرتبة (مجهول):

- **عبد الرحمن بن الصَّامت المدنِيّ[١], ويقال: ابن الْهضاض الدوسيّ[٢].**

بيان عدد شيوخ أبي الزبير المكيّ بالنسبة إلى مراتبهم وبلدانِهم:

البلدان / المرتبة	مدنيون	كوفيون	مكيون	بصريون	يَمنيون	جَزَريون	مِصْريون	المجموع
ثقة	٨	٣	١٣	١	١	١	١	٢٨
صدوق	١							١
صدوق ربما أخطأ				١				١
صدوق تغيّر حفظه		١						١
مجهول	١							١
المجموع	١٠	٤	١٣	٢	١	١	١	٣٢

خلاصة الجدول:

١- عدد شيوخ أبي الزبير من المكيّين (١٣) ومن سواهم (١٩), وذلك يفسِّر ويوضح لنا السبب الذي من أجله لم يتكلم أهل التراجم عن رحلات أبي الزبير وقت طلب الحديث وتَحمُّله, وكأنه اكتفى بالأخذ عن شيوخ بلدته ومَنْ نزل فيها, أو أنه لم يتيسر له الخروج إلى غيرهم, وأما مَنْ

---

(١) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١٣٢/٢).

(٢) هذا الراوي قال عنه الحافظ: مقبول, لكن قال عنه الذهبي: مجهول, ولعلَّ هذا الأخير هو الأرجح؛ لتفرَّد أبي الزبيْر بالرواية عنه, ولم يوثقه سوى ابن حبان. تهذيب الكمال (١٨٣/١٧), وميزان الاعتدال (٥٦٩/٢), والكاشف (١/ ٦٣١), وتقريب التهذيب (ت٣٨٩٩).

عداهم من الشيوخ – خاصةً أهل المدينة– فالظاهر أنه أخذ عنهم حين مَقدَمِهم مكة المشرَّفة؛ حيث توافد النَّاس للنُّسك ولغيره[١].

٢– عدد من يُحتج بحديثه (٢٩), ومن يحتمل الاحتجاج أو الاعتبار (١), ومن يصلح للاعتبار فقط (٢), ومن لا يصلح للاعتبار (٠), وهذا ينبئ بوضوح شديد عن حسن وعناية أبي الزبير المكيّ في اختياره لشيوخه؛ خاصةً وأن الوافدين على مكة لا يحصون عدداً.

***

المبحث الرابع: طبقته.

تنوَّعت آراء العلماء في تحديد طبقة أبي الزبير المكيّ بحسب مصطلح كلِّ إمام في تقسيمه الطبقي[٢].

فقد عدَّه محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل مكة بعد الصحابة ﷺ[٣].

وذكره خليفة بن خياط في الطبقة الثالثة من أهل مكة[١].

---

(١) ويدلُّ على هذا قول أبي القاسم البغويّ (في معجم الصحابة ٤٤٥/١): سَمع عطاءٌ وعمرٌو بن دينار وأبو الزبير ونظراؤهم من المكيين من جابر بن عبد الله في وقت جواره بِمكة. وفي مسند الإمام أحمد (٣٦٠/٢٢) برقم (١٤٤٧٢) قال عطاء بن أبي رباح: سَمعت جابر بن عبد الله وهو بمكة. و (في الاستيعاب ٩٥١/٣) كان ابن عمر مولعاً بالحج قبل الفتنة وفي الفتنة، إلى أَنْ مات. وأما أبو الطفيل فقد كان كوفياً, ثم سكن مكة آخر حياته, وعديّ بن عديّ كان يصحب الخلفاء, وابن عباس سكن مكة قبل أن يرتَحل عنها إلى الطائف, وابن الحنفية رحل إلى مكة بعد موت معاوية, وعكرمة كان قد سكن مكة –كما تقدمت الإشارة إلى إليها–؛ فهذه أدلة قاطعة تدلُّ على أن أبا الزبير لم يخرج إلى هؤلاء الشيوخ, بل استغلَّ وجودهم بمكة؛ فأخذ عنهم.

(٢) انظر الكلام في تعريف الطبقة مع بيان نشأة علم الطبقات وفائدة معرفته والكتب المصنفة فيه, في كتاب: علم الرجال نشأته وتطوره (ص٣٩).

(٣) الطبقات الكبرى (٣٠/٦).

وكذلك الشأن عند الحافظ الذهبي, فقد تنوع اجتهاده في ذلك بحسب مصطلحه في كلِّ كتاب من كتبه التي صنفها على التقسيم الطبقي؛ فقد ذكره في الطبقة الثالثة عشرة في تاريخ الإسلام[٢], وفي الطبقة الثالثة من الأعلام النبلاء[٣], وفي الطبقة الرابعة من الحفاظ[٤], وفي الطبقة الرابعة من طبقات المحدثين[٥] (طبقة الزُّهريّ وقتادة).

ويجمع هذا التنوّع قدرٌ مشتركٌ من الاتفاق, وهو كون أبي الزبير من التابعين, ويوضّح ذلك قول الحفاظ ابن حجر عنه:"من الرابعة"[٦], وهي الطبقة التي تلي الطبقة الوسطى من التابعين, وجلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهريّ وقتادة [٧].

***

(١) طبقات خليفة بن خياط (ص٤٩٤).
(٢) تاريخ الإسلام (٥١٨/٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (٣٨٠/٥).
(٤) تذكرة الحفاظ (٩٥/١).
(٥) المعين في طبقات المحدثين (ص٤٨).
(٦) تقريب التهذيب (ت٦٢٩١).
(٧) المصدر السابق (ص٧٥).

المبحث الخامس: مَنْ يُحكم على روايته عنهم – إن وجدت – بالانقطاع.

ما يحكم فيه على رواية أبي الزبير بالانقطاع أمران:

١- كلُّ ما لَم يصرِّح فيه بالسَّماع أو الإخبار[١], وقد وصفه النسائيّ[٢] وغير واحدٍ بالتدليس, وهو مشهورٌ به[٣].

وقال ابن القطان:"كلُّ ما لم يصرِّح فيه بسماعه من جابر، أو لم يكن من رواية الليث عنه فهو منقطع"[٤].[٥]

---

(١) قال ابن حزم: أبو الزبير مدلِّسٌ, ما لم يقل في حديثه: حدثنا، أو أخبرنا، لا سيما في جابر؛ فقد أقرَّ على نفسه بالتدليس فيه, ثم ذكر بإسناده القصة – الآتية – الدالة على تدليس أبي الزبير. المحلى بالآثارِ (٣٠٧/١٢). قلت: وروايته عن ابن عباس وابن عَمْرو – لا عُمَر–, وعائشة الآتية, تؤكد ذلك.

(٢) ذكر المدلسين للنسائي (ص١٢٣).

(٣) تذكرة الحفاظ (٩٥/١), وطبقات المدلسين (ص٤٥).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠). وهذه القاعدة التي ذكرها ابن القطان في اتصال الْمُعَنْعَنِ مِمَّا رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير, أصلها ما ذكره ابن عديّ (في الكامل ٢٩٠/٧) قال: عن الليث قال: أتيت أبا الزبير المكيّ فدفع إليَّ كتابين, قال: فلمَّا سِرْتُ إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتَّى أسأله؛ قال: فرجعت إليه فقلت: هذا كلُّه سَمِعْتَه من جابر؟ قال: لا, قلت: فأعلم لي على ما سَمعت؛ قال: فأعلم لي على هذا الذي كتبته عنه. قلت: وهذه القصة صريحةٌ في إثبات تدليس أبي الزبيرِ واتصافه وشهرته به؛ فلولا ذلك لما احتاج الليث إلى هذا السؤال ولما خطر عليه أصلاً, وهذا كما كان يقول تلاميذ هشيم بن بشير له: نريد أن لا تدلس لنا شيئاً ! قلت: ومعلوم أنَّ هشيماً (كما في طبقات المدلسين ص٤٧) كان من المشهورين بالتدليس. ولعلَّ الذي حدا أولئك لإنكار هذا التدليس الصريح: ما قام به العلامة الألبانِيّ –رحمه الله– من تضعيف أحاديث في صحيح مسلم, من ضمنها حديث لأبي الزبير بسبب العنعنة (ينظر: السلسلة الصحيحة برقم ٢٣٥)؛ قلت: وهذا الأمر قد اتبع فيه الألبانِيُّ الحافظ الذهبي (ينظر: إرواء الغليل ٢٦٥/٤), لكن الراجح هو ما ذهب إليه العلائيّ أنَّ الإمام مسلماً اطلع على صحة تلك الأحاديث, كما سيأتي, قلت: وصحيح مسلم قد اتفقت الأئمة على قبول ما فيه؛ فلا يؤثر فيه انتقاد متأخر, والله أعلم.

(٥) قال العلائيّ: وفي صحيح مسلمٍ عدَّةُ أحاديث مِمَّا قال فيه أبو الزبير: عن جابر, وليست من طريق الليث, وكأنَّ مسلماً –رحمه الله– اطَّلع على أنَّها مِمَّا رواه الليث عنه, وإن لم يروها من طريقه, والله أعلم. جامع التحصيل (ص١١٠).

٢- قال سفيان بن عيينة:"يقولون: أبو الزبير المكيّ لم يسمع من ابن عباس"[١], وقال أبو حاتم وابن معين:"أبو الزبير المكيّ لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص[٢] ولَم يره[٣]"[٤], وقال أبو حاتم:"أبو الزبير رأى ابن عباس رؤيةً[٥], ولم يسمع من عائشة"[٦].[٧]

قال العلائي معلقاً على كلام الأئمة السابق:"قلت: حديثه عن ابن عمر وابن عباس وعائشة في صحيح مسلم"[٨].

قلت: كلام العلائيّ هذا مَحلُّ نظرٍ من وجهين:

١- أنَّ الأئمة لم ينصوا بالانقطاع على رواية أبي الزبير عن ابن عُمَر, وإنَّما عن عبد الله بن عَمْرو[٩].

٢- رواية أبي الزبير عن ابن عُمَر نعم هي في صحيح مسلم[١], أما روايته عن ابن عباس وعائشة فليست في صحيح مسلم[٢]؛ ولذلك لم يذكر

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٩٣).

(٢) جاء في الكامل لابن عديّ (٢٨٨/٧) قول بعض رواة هذا عن ابن معين: يعني حديث أبي الزبير, عن عبد الله بن عَمرو, عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :"إِذَا رَأَيْتَ أُمتِي تَهَابُ الظَّالِمَ تَقُولَ: إِنَّكَ ظَالِمٌ؛ فَقَدْ تُوُدِّعَ منهم", قلت: هذا الحديث أخرجه البزار (٣٦٣/٦) برقم (٢٣٧٥).

(٣) وقد ورد في الكامل لابن عديّ (٢٩٠/٧) تصريح أبي الزبير برؤيته لعبد الله بن عَمْرو, لكن في إسناده ابن لَهيعة, وهو ضعيفٌ كما سيأتي بيانه عند ذكر الرواة عن أبي الزبير.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٩٣), والكامل في الضعفاء (٢٨٨/٧).

(٥) أي: ولَم يسمع منه.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتمٍ (ص١٩٣).

(٧) ولذا قال الخزرجيّ:"يدلِّس عن جابر وابن عباس وعائشة وعبد الله بن عمرو". خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٣٥٨).

(٨) جامع التحصيل (ص٢٦٩).

(٩) حديثه في: سنن ابن ماجه (١٣٥٠/٢) برقم (٤٠٦٢), وقال البوصيري (في الزوائد ١٩٨/٤): أبو الزبير لم يسمع من عبد الله بن عمرو, قاله ابن معين, وقال أبو حاتم: لم يلقه.

المزيُّ مسلماً فيمن أخرج حديث أبي الزبير عن ابن عباس[٣]، ولا عن عائشة[٤].[٥]

ومن هنا تعلم أنَّ قول الإمام الذهبي -موافقاً فيه العلائي-:"روى عن: ابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وحديثه عن الثلاثة في صحيح مسلم"[٦]، مَحلُّ نظر أيضاً لما تقدم[٧].[١]

---

(١) انظر مثلاً: صحيح مسلم (١٠٩٨/٢) برقم (١٤-١٤٧١)، وهي كذلك عند النسائي، وأبي داود: سنن النسائي (١٣٩/٦) برقم (٣٣٩٢)، وسنن أبي داود (٢٥٦/٢) برقم (٢١٨٥).

(٢) وإنَّما أخرج له أصحاب السنن الأربعة: السنن الكبرى للنسائي (٢١٨/٤) برقم (٤١٥٥)، وسنن أبي داود (٢٠٧/٢) برقم (٢٠٠٠)، وسنن الترمذي (٢٥٣/٣) برقم (٩٢٠)، وسنن ابن ماجه (١٠١٧/٢) برقم (٣٠٥٩). قلت: وحديثه هذا هو:"أن النَّبِيَ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ يَومِ النَّحْرِ إِلَى اللَّيلِ"، وهو حديثٌ ضعيفٌ لا يصحّ، وهو معارض لِما صحَّ عنه ﷺ في غير ما حديث واحد. ضعيف أبي داود -الأم- (١٨٥/٢). وحديثه الآخر عن ابن عباس وحده، أخرجه: ابن ماجه (٢١٦/١) برقم (١٩٠٠)، وهو ضعيفٌ كذلك. السلسلة الضعيفة برقم (٢٩٨١).

(٣) تحفة الأشراف (٢٣٧/٥).

(٤) تحفة الأشراف (٣٠٠/١٢).

(٥) لكن الحافظ المزيَّ -رحمه الله- فات عليه هذا؛ فحين ذكر شيوخ أبي الزبير في تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦) ذكر منهم ابن عباس وعائشة أم المؤمنين، ورمز لروايته عنهما بأنَّها في صحيح مسلم، وجلَّ من لا يسهو سبحانه وتعالى.

(٦) تاريخ الإسلام (٥١٨/٣).

(٧) ثُمَّ وقفت على كلام ابن منجويه (في رجال صحيح مسلم ٢٠٧/٢) وهو يذكر عائشة -رضي الله عنها- فيمن روى عنه أبو الزبير، وذكر أنَّ ذلك في كتاب الحج، والحديث الذي أشار إليه ابن منجويه، هو ما رواه مسلم (٨٨١/٢) برقم (١٢١٣-١٣٧) بإسناده عن مطر، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن عائشة، وبعد أن ذكر الحديث قال:

***

المبحث السادس: الرواة عنه [٢].

أشهر الرواة الذين رووا عن أبي الزبير المكيّ سبعةٌ وثمانون راوياً[٣], يمكن تصنيفهم على سبعة مراتب, هي:

أولاً: مرتبة (ثقة) وما فوقها:

١- إبراهيم بن طهمان الخراسانِيّ, سكن مكة ومات بِها.

٢- إسماعيل بن أمية القرشيّ المكيّ.

٣- أيوب السختيانِيّ أبو بكر البصريّ.

٤- حجاج بن حجاج الباهلي البصريّ.

٥- حجاج الصواف البصريّ.

٦- الحسن بن عمرو الفقيميّ الكوفِيّ.

قال مطر: قال أبو الزبير: فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله ﷺ. قلت: والذي يظهر أنَّ هذا الكلام الأخير ليس بروايةٍ مستقلة لأبي الزبير عن عائشة -رضي الله عنها-, بل هو تابعٌ لروايته السابقة, لكنه اختصاراً ذكره عن عائشة وأسقط ذكر جابر؛ فتبيَّن ألا رواية لأبي الزبير عن عائشة, والله تعالى أعلم.

(١) وبعد هذا التَّحرير تعلم أنَّ ما ذهب إليه البعض من نفي تُهمة التدليس عن أبي الزبير كالإمام ابن القيم وغيره, أن ذلك مَحلُّ نظرٍ واستدراك. زاد المعاد (٤٠٨/٥), والجواب عليه في: ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة (٤٣٣/١), وانظر: من تكلم فيه وهو موثق (ص٤٧٢), وقد ذكر المحقق أنه لم يثبت لديه تدليس أبي الزبير, لكنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ !؟

(٢) جميع هؤلاء التلاميذ من رجال الكتب الستة؛ فتراجمهم مودعة في: تهذيب الكمال, وتهذيب والتهذيب, وتقريب التهذيب, سوى ليث بن كيسان العبديّ, وستأتي الإشارة إلى مظنِّ ترجمته.

(٣) وهذا التَّعداد وفقًا لما ذكره المزيّ - رحمه الله - في تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦), وهذا العدد وافٍ بغرض الدراسة.

٧- خالد بن يزيد المصريّ.

٨- حماد بن سلمة أبو سلمة البصريّ.

٩- داود بن أبي هند البصريّ

١٠- زهير بن معاوية الجعفيّ الكوفِيّ.

١١- سفيان الثوريّ الكوفِيّ.

١٢- سفيان بن عيينة الكوفِيّ ثم المكيّ.

١٣- سلمة بن كهيل الكوفِيّ (ومات قبله).

١٤- سليمان الأعمش الكوفِيّ.

١٥- شعبة بن الحجاج البصريّ.

١٦- عبد ربه بن سعيد الأنصاريّ المدنِيّ.

١٧- عبد الرحمن بن حميد الرؤاسيّ الكوفِيّ.

١٨- عبد الرحمن بن شريح المصريّ.

١٩- عبد العزيز بن الربيع الباهليّ البصريّ.

٢٠- عبد الله بن عون البصريّ.

٢١- عبد الملك بن جريج المكيّ.

٢٢- عبيد الله بن الأخنس الكوفِيّ[١].

٢٣- عبيد الله بن عمر العمريّ المدنِيّ.

٢٤- عزرة بن ثابت الأنصاريّ البصريّ.

٢٥- عطاء بن أبي رباح المكيّ (وهو من شيوخه).

---

(١) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٤٢٧٥): صدوق, قال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً. قلت: ولكن بالرجوع إلى ترجمته نجد أن الأئمة وثقوه, ولم يجرحه سوى ابن حبان؛ ولذلك تجد الذهبي اكتفى بتوثيق الإمام أحمد له. تهذيب الكمال (٥/١٩), وتاريخ الإسلام (٩٢٢/٣).

٢٦- قرة بن خالد السدوسيّ البصريّ.

٢٧- ليث بن سعد الفهميّ المصريّ.

٢٨- ليث بن كيسان العبديّ الكوفِيّ[١].

٢٩- مالك بن أنس المدنِيّ.

٣٠- محمد بن عجلان المدنِيّ[٢].

٣١- محمد بن شهاب الزهري المدنِيّ (وهو من أقرانه).

٣٢- مسعر بن كدام الكوفِيّ.

٣٣- موسى بن عقبة المدنِيّ.

٣٤- هشام بن عروة المدنِيّ.

٣٥- يحيى بن سعيد الأنصاريّ المدنِيّ.

٣٦- يزيد بن إبراهيم التستريّ البصريّ.

٣٧- يعلى بن عطاء العامريّ الطائفيّ نزيل واسط.

٣٨- أبو عوانة اليشكريّ الواسطيّ.

ثانياً: مرتبة (ثقة رمي بالقدر) أو (... له أوهام) أو (... له أفراد) أو (... له غرائب) أو (... يدلِّس):

١- ثور بن يزيد أبو خالد الحمصيّ.

٢- الحسين بن واقد المروزيّ.

---

(١) التذييل على كتب الجرح والتعديل (ص٢٥٤).

(٢) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٦١٣٦): صدوق, إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. قلت: وهناك بحث مُحكَّم لأحد الباحثين؛ بيَّن فيه الراجح من أقوال العلماء في ابن عجلان وفي مروياته, سمّاه: إفادة العجلان بثقة محمد بن عجلان, وتبيين خطأ من جعل حديثه في رتبة الأحاديث الحسان؛ وهو ضمن منشورات مجلة جامعة أم القرى؛ فراجعه تَجتَن خيراً كثيراً.

٣- زكريا بن إسحاق المكيّ.

٤- زيد بن أبي أنيسة الجزريّ[١].

٥- عبد الملك بن أبي سليمان الكوفِيّ[٢].

٦- عمرو بن الحارث المصريّ[٣].

٧- هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصريّ.

٨- هشيم بن بشير الواسطيّ.

ثالثاً: مرتبة (صدوق) (ولا بأس به):

١- إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزيّ.

٢- الأجلح بن عبد الله الكنديّ الكوفِيّ.

٣- خير بن نعيم الحضرميّ المصريّ.

٤- عبد الله بن خثيم المكيّ.

٥- عمار الدهنِيّ الكوفِيّ.

٦- عمارة بن غزية الأنصاريّ المدنِيّ.

٧- معاوية بن عمار الدهنِيّ الكوفِيّ.

---

(١) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٢١١٨): ثقة له أفراد. قلت: والأحاديث الأفراد أو الغرائب – على اختلاف إطلاقهم عليها- في غالبها ضعيفةٌ منكرة يتفرد بها ضعفاء, ولكن هناك أفراد تفرد بها ثقات, وبعض الثقات يقبل منه التفرُّد, ولذلك قرائن ودلائل بينتها في بحثي الْمحكَّم الموسوم بـــ: إعلال الأسانيد بالتفرد, المعجم الأوسط للطبرانِيّ أنموذجاً, وستتولى نشره مشكورةً مجلة مسالك.

(٢) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٤١٨٤): صدوق له أوهام. قلت: لكن بالرجوع إلى ترجمته وتأمل أقوال النقاد فيه؛ نجد أنَّ الراجح فيه: أنه ثقةٌ ربما وهم؛ ولذا قال الذهبي: تكلَّم فيه شعبة لتفرُّده بحديث الشفعة، وقد وثقه أحمد والنسائي، والناس. سير أعلام النبلاء (١٠٧/٦), وديوان الضعفاء (ص٢٥٧).

(٣) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٥٠٠٤): ثقة فقيه حافظ. قلت: لكن بالرجوع إلى ترجَمته يتبيَّن أنَّ الأرجح فيه: أنه ثقة له غرائب, كما قال الذهبي. تهذيب الكمال (٥٧٠/٢١), والكاشف (٧٤/٢).

٨- المغيرة بن مسلم السَّرَّاج المدائنِيّ[١].

٩- واصل مولى أبِي عيينة البصريّ.

رابعاً: مرتبة (صدوق يهم) أو (... يخطئ) أو (... له أوهام):

١- أيمن بن نابل المكيّ نزل عسقلان.

٢- حرب بن أبي العالية البصريّ.

٣- معقل بن عبيد الله الحرانِيّ.

٤- المغيرة بن زياد الْمَوصِلِيّ.

٥- هشام بن سعد المدنِيّ.

خامساً: مرتبة (ضعيف):

١- إبراهيم بن إسماعيل الأنصاريّ المدنِيّ.

٢- إسماعيل بن أبِي الصفيراء المكيّ[٢].

٣- إسماعيل بن مسلم البصريّ ثم المكيّ.

٤- أشعث بن سوار الكنديّ الكوفِيّ.

٥- جابر بن يزيد الجعفيّ الكوفِيّ.

٦- حجاج بن أرطاة النخعيّ الكوفِيّ[١].

---

(١) المدائنِيّ - بفتح الميم والدال المهملة, وكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها, وفي آخرها نون- : هذه النسبة إلى المدائن، وهي: بلدةٌ قديمة مبنية على الدِّجْلة، وكانت دارَ مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد، الأنساب للسمعاني (١٤٣/١٢).

(٢) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٤٦٥): صدوقٌ كثير الوهم. قلت: ولكن الراجح في إسماعيل: أنه ضعيفٌ, ولكن كلمة صدوق أو ثقة ترد كثيراً في استعمال الأئمة على إرادة التوثيق في الديانة والعدالة, لا في الحفظ والضبط, وعليه يحمل إطلاق الحافظ ابن حجر في كثيرٍ من الضعفاء الذين يسمهم بـــ"صدوق كثير الوهم" ونحوها, كما سيأتي لذلك نماذج بعد قليل؛ ولذا وجدت الذهبي (في الكاشف ٢٤٧/١) اكتفى في إسماعيل بقول البخاري: يكب حديثه, أي: ضعيف يعتبر به.

٧- الحسن بن أبي جعفر البصريّ.

٨- خداش بن عياش العبديّ البصريّ.

٩- خصيف بن عبد الرحمن الحرانِيّ[٢].

١٠- عبد الله بن لهيعة المصريّ[٣].

١١- عبد الله بن المؤمل المخزوميّ المدنِيّ.

١٢- عبد الكريم بن أبي المخارق البصريّ.

١٣- عبيد الله بن أبي زياد القَدَّاح المكيّ.

١٤- عمر بن زيد الصنعانِيّ.

١٥- عياض بن عبد الله الفهريّ المدنِيّ.

١٦- قرة بن حيوئيل المصريّ[٤].

١٧- ليث بن أبي سليم الكوفِيّ[١].

---

(١) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت١١١٩): صدوقٌ كثير الخطأ والتدليس. قلت: الراجح ضعفه, ويكفيك في ذلك قول الإمام أحمد: في حديثه زيادةٌ على حديث الناس, ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة ! تهذيب التهذيب (١٩٧/٢).

(٢) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت١٧١٨): صدوقٌ, سيء الحفظ, خلط بأخرة, ورمي بالإرجاء. قلت: من المعلوم عند النقاد أن سيء الحفظ لا يكون حديثه في حيز المقبول؛ ولذا ضعَّفه أكثر العلماء. الجرح والتعديل (٤٠٣/٣), ولسان المحدثين (٢٦٧/٣).

(٣) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٣٥٦٣): صدوق, خلط بعد احتراق كتبه. قلت: ومعلوم أنَّ حديث المختلط غير مقبول مالم يوجد له شاهد أو متابع؛ ولذا قال الذهبي فيه: العمل على تضعيف حديثه. الكاشف (٥٩٠/١).

(٤) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٥٥٤١): صدوقٌ له مناكير. قلت: اجتمع الأئمة: الإمام أحمد, وابن معين, وأبوا زرعة وحاتم, والنسائي, وأبو داود على تضعيف حديثه, ولم يوثه سوى ابن حبان, وسوى ابن عديّ الذي نفى ما أثبته النقاد السابق ذكرهم. تهذيب الكمال (٥٨١/٢٣).

١٨- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفِيّ[٢].

١٩- مطر الوراق الخراسانِيّ سكن البصرة[٣].

سادساً: مرتبة (مجهول):

١- عبد الرحمن بن نمران الحجريّ المصريّ.

٢- موسى بن مسلم بن رومان[٤].

٣- يزيد بن عوف الشاميّ.

٤- أبو أحمد بن على الكلاعيّ الدمشقيّ.

سابعاً: مرتبة (متروك):

١- إبراهيم بن يزيد الخوزيّ المكيّ.

٢- حمزة بن أبي حمزة النصيبِيّ الجزريّ.

٣- الربيع بن بدر السعديّ البصريّ.

٤- محمد بن عبيد الله العرزميّ الكوفِيّ.

---

(١) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٥٦٨٥): صدوقٌ, اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. قلت: الراجح أنه ضعيفٌ يعتبر به؛ ولذا قال ابن عديّ: ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه. الكامل في الضعفاء (٢٣٨/٧).

(٢) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٦٠٨١): صدوقٌ, سيء الحفظ جداً. قلت: الراجح؛ ولذا قال ابن عديّ - بعد ذكر جملةٍ من أحاديثه الضعيفة-: ولم أذكر من أحاديثه إلا القليل، وهو كما قال شعبة: يستدل بها على أكثره. الكامل في الضعفاء (٣٩٩/٧).

(٣) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٦٦٩٩): صدوقٌ, كثير الخطأ, وحديثه عن عطاء ضعيف. قلت: الراجح أنه ضعيف, ضعَّفه النقاد, وكان يحيى القطان يشبِّه مطر الوراق بابن أبي ليلى في سوء الحفظ. ميزان الاعتدال (١٢٦/٤).

(٤) هذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر (في التقريب ت٧٠١١): ضعيف. قلت: الراجح: أنه مجهول؛ كما رجَّحه الحافظ نفسه في لسان الميزان (١٩٩/٨).

بيان عدد الرواة عن أبي الزبير المكيّ بالنسبة إلى مراتبهم وبلدانهم:

المرتبة / البلدان	ثقة	ثقة رمي بالقدر	صدوق	صدوق يهم	ضعيف	مجهول	متروك	المجموع
مكة	٥	١	١		٣		١	١١
البصرة	١١	١	١	١	٤		١	١٩
الكوفة	٩	١	٣		٥		١	١٩
مصر	٣	١	١		٢	١		٨
المدينة	٨		١	١	٣			١٣
واسط	٢	١						٣
حِمص		١						١
مَرُو		١	١					٢
الجزيرة		١					١	٢
المدائن			١					١
عسقلان				١				١
حرَّان				١	١			٢
الْمَوصِل				١				١
صنعاء					١			١
الشَّام						١		١
دمشق						١		١
غير منسوب						١		١
المجموع	٣٨	٨	٩	٥	١٩	٤	٤	٨٧

خلاصة الجدول:

١- استأثرت مدن العراق بالرواية - نسبياً- عن أبي الزبير المكيّ؛ فالرواة عنه من البصرة (١٩) راوياً, ومن الكوفة (١٩) راوياً, ومن واسط (٣) رواة, ومن الجزيرة[١] (٥) رواة, ومن المدائن (١) راوٍ واحد, فهؤلاء سبعةٌ وأربعون راوياً.

ويأتي بعدهم رواة المدينة البالغ عددهم (١٣) راوياً, فيما جاء عدد رواة مكة (١١) راوياً, ومصر (٨) رواة, وأما الشام فلم يتجاوز العدد (٤) رواة, بينما جاء تعداد غير المنسوبين (١) راوٍ واحد فقط.

وهذا يؤكِّد ويقوِّي ما تقدم تقريره من كون أبي الزبير لم تكن له رحلةٌ في الأخذ عن الشيوخ, وهكذا يظهر هنا في حال الرواة عنه, أنَّهم من الوافدين على مكة المشرَّفة, وهذا أيضاً يعطينا انطباعاً آخر, وهو: أنَّ أبا الزبير المكيّ وأحاديثه كانت مَقْصِد الرواة من أهل الحديث, وأهل الرحلة من الطالبين.

٢- عدد الرواة الذين في درجة الاحتجاج (٥٥) راوياً, ومَنْ يحتمل الاحتجاج أو الاعتبار (٥) رواة, ومَنْ يصلح للاعتبار فقط (٢٣) راوياً, ومَنْ لا يصلح للاحتجاج ولا الاعتبار (٤) راويان فقط[٢].

***

---

(١) وهي تشمل حرَّان والموصل؛ فإنَهما من مدنِها كما تقدم.

(٢) وأعداد هؤلاء الرواة الضعفاء عن أبي الزبير تفسِّر لنا قول ابن عديّ -الآتي-: وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله. الكامل في الضعفاء (٢٩٣/٧).

المبحث السابع: وفاته.

اختلف في تَحديد السنة التي توفِي فيها أبو الزبير المكيّ, على قولين:

١- أنه توفي قبل عمرو بن دينار, وعمرٌو هذا توفِي سنة ستٍّ وعشرين ومائة[١].

وهذا القول تبنَّاه شيخ البخاري, الإمام عليُّ بن المدينِيّ, وتبعه على ذلك جماعةٌ, منهم: الإمام البخاريّ - فيما يظهر؛ فإنه لم يذكر غيره-[٢], وابن حبان[٣], والحافظ ابن حجر[٤].

٢- أنه توفِي سنة ثمانٍ وعشرين ومائة.

وهذا القول قال به: عمرو الفلاس[٥], والإمام الترمذيّ[٦], وتبعهما على ذلك: أبو حسان الزياديّ[١], وابن الأثير الجزري[٢], وابن عبد الْهادي[٣], والإمام الذهبِيّ[٤], والسيوطيّ[٥], وغيرهم.

---

(١) التاريخ الكبير (٢٢١/١)؛ فيحتمل أن يكون مات معه في نفس السنة, وهذا الذي فهمه الحافظ ابن حجر (ينظر: تقريب التهذيب ت٦٢٩١), ويحتمل أن يكون مات في السنة التي قبلها كما هو المتبادر من اللفظ, ولعلَّه الصحيح؛ فقد ذكر مغلطاي (في إكمال تهذيب الكمال ٣٣٦/١٠) أنه ورد في التاريخ الكبير: أنه مات قبله بسنة. قلت: هذا الذي ذكره مغلطاي غير موجود في نسختي التاريخ التي عندي؛ فلذلك لم أتعرض لذكره؛ فالله أعلم.

(٢) التاريخ الكبير (٢٢١/١).

(٣) الثقات لابن حبان (٣٥٢/٥), ومشاهير علماء الأمصار له أيضاً (ص١١١).

(٤) تقريب التهذيب (ت٦٢٩١).

(٥) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٣٠٢/١).

(٦) تهذيب الكمال (٤١٠/٢٦).

قلت: والذي يظهر – والله أعلم – أنَّ الصواب في هذا, هو القول الثاني؛ فإنه يعضده قول ابن معين الذي رواه عنه ابن أبي خيثمة, قال:"حدَّثنِي يَحيى بن معين, قال: مات أبو الزبير فِي ولاية مروان بن مُحَمَّد"(٦), ومثل قول ابن معين قال خليفة بن خيَّاط(٧).

وولاية مروان بن مُحَمَّد بدأت من سنة سبعٍ وعشرين ومائة, كما ذكر أهل التاريخ(٨), وهذا القول حجةٌ على قول ابن المدينِيّ؛ فهو الأكثر قيلاً, والأرجح دليلاً !!

***

المبحث الثامن: مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة.

أخرج الأئمة الستة كلهم لأبي الزبير المكيّ – ما عدا البخاريّ–(٩) في كتبهم الأمهات(١٠), وقد أخرج له مسلم عن خمسة عشر من شيوخه هم(١):

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٦/١٠). قلت: تقدم قوله حين ذكر تاريخ ولادة أبي الزبير, وهو – لِمنْ تأمله – دالٌّ على إتقان الزيادي لهذا التاريخ.

(٢) الكامل في التاريخ (٣٥٤/٤).

(٣) طبقات علماء الحديث (٢٠٤/١).

(٤) تاريخ الإسلام (٥٢١/٣).

(٥) طبقات الحفاظ (ص٥٨).

(٦) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢٣٦/١).

(٧) الطبقات لخليفة بن خياط (ص٤٩٤).

(٨) تاريخ الطبري (٣١١/٧), وتجارب الأمم وتعاقب الهمم (٢٢٥/٣), والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٦٠/٧).

(٩) وسبق قلم البعض؛ فرمز له بعلامة إخراج الجماعة له. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٣٥٨), والمعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (٥٢٩/٢).

(١٠) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (٣١٣/١), ورجال صحيح مسلم (٢٠٧/٢), وتهذيب الكمال (٤١١/٢٦), وطبقات علماء الحديث (٢٠٤/١), وميزان الاعتدال (٣٧/٤).

١- جابر بن عبد الله[٢].

٢- سعيد بن جبير.

٣- صفوان بن عبد الله بن صفوان.

٤- طاووس بن كيسان.

٥- أبو الطفيل عامر بن واثلة.

٦- عبد الله بن الزبير.

٧- عبد الله بن عباس[٣].

٨- عبد الله بن عمر بن الخطاب.

٩- عُبيد بن عمير الليثيّ.

١٠- عكرمة مولى ابن عباس.

١١- علي بن عبد الله الأزديّ البارقي.

١٢- عون بن عبد الله بن عتبة.

١٣- أبو معبد مولى ابن عباس.

١٤- عبد الله بن كعب بن مالك.

١٥- عائشة (أم المؤمنين)[٤].

***

(١) تَهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦), ولمعرفة المواضع التي روى فيها أبو الزبير المكيّ عن هؤلاء الشيوخ, ينظر: رجال صحيح مسلم (٢٠٧/٢).

(٢) وقد تقدم لك (ص:١٢) أن رواية أبي الزبير عن جابر بالعنعنة مقبولةٌ إذا كانت من رواية الليث عنه, وعرفت أنَّ هناك أحاديث معنعنة ليست من غير طريق الليث, وهي في صحيح مسلم, وذكرت لك جواب الحافظ العلائي عنها, والله أعلم.

(٣) تقدم تحرير أنَّ أبا الزبير ليست رواية عن ابن عباس في صحيح مسلم.

(٤) تقدم تحرير أنَّ أبا الزبير ليست رواية عن أم المؤمنين في صحيح مسلم.

الفصل الثاني:

أقوال أئمة الجرح والتعديل (عرض وتحليل)

المبحث الأول: أقوال الأئمة المتشددين[١].

١- شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)

قال هشيم:"سَمعت من أبي الزبير؛ فأخذ شعبة كتابي فمزَّقَه !؟"[٢].

قلت: وهذا الفعل من شعبة يدلُّ على تركه لأحاديث أبي الزبير المكيّ مطلقاً, وقد علَّل لذلك بأمور[٣], وهي كما يلي:

أولاً: أنَّ أبا الزبير لا يحسن يصلي:

فعن سويد بن عبد العزيز قال:"قال لِي شعبة: لا تكتبْ عن أبي الزبير؛ فإنه لا يُحسِنُ يصلِّي !؟ "[٤].

وجاء عنه أنه قال:"رأيته يسيء الصلاة؛ فتركت الرواية عنه"[٥].

وهذا التعليل من شعبة مَحلُّ نظر, وقد أجيب عنه بـــ:

١-قال ابن عبد البَر:"قول شعبة هذا هو تَحاملٌ وغيبة"[٦].

---

(١) تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلى متشدد, ومعتدل, ومتساهل, مأخوذٌ من كتاب: الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص٨٣), والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٤٨٢/١), والمتكلمون في الرجال (ص١٣٦), وضوابط الجرح والتعديل (ص٧١).

(٢) الجرح والتعديل (١٥١/١), والكامل في الضعفاء (٢٨٧/٧).

(٣) المغني في الضعفاء (٦٣٣/٢), وشرح علل الترمذي (٥٧١/٢).

(٤) الجرح والتعديل (١٥١/١), والكامل في الضعفاء (٢٨٧/٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٨٢/٥).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠).

٢- أنه قد ثبتت رواية شعبة نفسه عن أبي الزبير, فكيف يمنع غيره من ذلك !؟ قال سويد:"قال لِي شُعْبَة: لا تأخذْ عَن أَبِي الزبير, ثُمَّ ذهب هو فكتب عنه[١]!"[٢], وجاء عنه أيضاً:" خدعنِي شُعْبَة فقال لِي: لا تحملْ عنه؛ فإني رأيته يسيء صلاته, وليتنِي ما كنت رأيت شُعْبَة !؟ "[٣].

٣- أنَّ هذه القصة لا تصحُّ عن شعبة؛ فإن سويداً هذا ضعيف[٤], قاله المعلميّ - رحمه الله - [٥].

قلت: لكنَّ هذه القصة قد جاء ما يشهد لَها ويقوِّيها, ذلك فيما رواه ابن أبي خيثمة عن شيخه ابن نُمَيرٍ قال: "وأبو الزّبير كان يفقِّع فِي المسجد الحرام"[٦]؛ فالقصَّة ثابتةٌ.

والتَّفْقِيعُ: فَرْقَعَة الأصابع وغَمْز مَفاصلها حتى تُصَوِّت[٧]؛ وقد وردت أخبارٌ بكراهته مرفوعةً[٨] وموقوفةً[٩] بأسانيد كلها ضعيفة, لكنْ لعلَّها تتقوى

---

(١) قال السَّاجي:"لَم يرو عنه شعبة إلا حديثين أو ثلاثة". إكمال تهذيب الكمال (٣٣٧/١٠).

(٢) الكامل في الضعفاء (٢٨٧/٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) قال عنه في التقريب (ت٢٦٩٢): ضعيف جداً.

(٥) النكت الجياد (٥٦٣/١).

(٦) المعرفة والتاريخ (٧٩٧/٢).

(٧) النهاية لابن الأثير (٤٦٤/٣).

(٨) سنن ابن ماجه (٣١٠/١) برقم (٩٦٥), والسنن الكبرى للبيهقيّ (٢٨٩/٢) برقم (٣٣٨٩).

(٩) مصنف ابن أبي شيبة (١٢٨/٢) برقم (٧٢٨٠).

بمجموعها[١]؛ وعليه فغاية ما في الأمر أنه أتى أمراً مكروهاً[٢] لا محرماً.[٣]

ثانياً: أنه رآه يَسْتَرْجِحُ في الميزان:

قال وَرْقاء:"قلت لشعبة: لِمَ تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن وَيسْتَرْجِحُ في الميزان"[٤].

وهذه التهمة يجاب عليها بـــ:

١- قول ابن حبان:"ولَم ينصف من قَدَح فيه؛ لأنَّ من استرجح في الوزن لنفسه, لَم يستَحِقَّ التَّرك من أجله !"[٥].

٢- قول الذهبي متعقباً عليه:"قلت: لعلَّه ما أبصر !"[٦].

٣- ما قاله العلامة المعلميّ:"وغايةُ هذه: المنافاةُ لكمال المروءة، وليس ذلك بجرح !"[٧]

---

(١) ويقوي ذلك: الحديث الوارد في النَّهي عن التشبيك بين الأصابع عند الحضور إلى الصلاة, أخرجه أبو داود (١٥٤/١) برقم (٥٦٢), وصححه الشيخ الألبانِيّ. صحيح أبي داود -الأم- برقم (٥٧١).

(٢) الموسوعة الفقهية (١٠٦/٢٧).

(٣) هذا, وقد أجاب البعض بأنَّ هذه الإساءة جاءت قياساً من شعبة على نفسه؛ فهو قد كان من المتعبدين؛ وعليه فهو أمرٌ نسبِيّ؛ لكن ما قدمته لك صريحٌ في المسألة, ولعلَّ قائل هذا لو وقف عليه لقال به. شرح الموقظة (ص١٣٧).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).

(٥) الثقات لابن حبان (٣٥٢/٥). قلت: يقول ابن حبان هذا مع ما عرف عنه من الشِّدة في التجريح, وهذا كافٍ في عدم قبول قول شعبة, وسيأتي نحو هذا الردِّ في قول النسائيّ (ص:٢٨), وابن سعد (ص:٢٨), وابن عديّ (ص:٣١), والحاكم (ص:٢٥), والسَّاجي (ص:٣٧).

(٦) المغني في الضعفاء (٦٣٢/٢).

(٧) النكت الجياد (٥٦٣/١).

ثالثاً: أنه رآه خاصم ففجر:

قال أبو داود الطيالسي:"قال شعبة: لَم يكن في الدنيا بشيءٍ أحبُّ إليَّ من رجلٍ يقدم من مكة؛ فأسأله عن أبي الزبير, فقدمت مكة فسمعت عن أبي الزبير, فَبَينَا أنا جالس عنده ذات يوم, إذ جاءه رجلٌ فسأله عن مسألةٍ فردَّ عليه؛ فافترى عليه؛ فقلت له: يا أبا الزبير تفتري على رجلٍ مسلم؟ قال: إنه أغضبني! قلت: من يغضبك تفتري عليه!؟ لا رويتُ عنك حديثاً أبداً, قال: وكان يقول: في صدري: أَرْبَعُمائةٍ لأبي الزبير عن جابر, والله لا أحدِّث عنك حديثاً أبداً"(١).

وهذه القصَّة والتهمة الإجابة عليها بـــ:

١- ما قاله الذهبي: "ما كُلُّ من فيه بدعةٌ أو له هفوةٌ أو ذنوبٌ يُقدَحُ فيه بِما يُوهِنُ حديثَه، ولا مِنْ شرط الثقة أَنْ يكون معصوماً من الخطايا والخطأ"(٢).

٢- قول المعلميّ -رحمه الله-:"والحاصل أَنَّ تلك الكلمة التي سبقت على لسان أبي الزبير بدون شعوره -لشدة غضبه- لا ينبغي أَنْ يُهدر بها مئات الأحاديث عن رسول الله ﷺ، مع التَّحقُّق بكمال صدقه وحفظه وضبطه وتحريه وإتقانه, والظاهر أَنَّ الموثقين اطَّلعوا على قصة شعبة، واطَّلعوا على

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/١٣٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/١٤١).

ما يَدْفَعُ ما فيها من الاتِّهام، وفيهم: ابن معين والنَّسائيّ وابن حبان[١]، وحسبك بهم تعنتاً، مع أَنَّ معهم بضعة عشر إماماً !"[٢].

رابعاً: أنه كان بزيِّ الشُّرَط:

قال عيسى بن يونس:"قال لِي شعبة: يا أبا عَمْرو, لَوْ رأيت أبا الزبير؛ لرأيت شرطياً بيده خشبة !؟ "[٣].

ومراد شعبة: أنه ليس من أهل الحديث, وليس قوله مِمَّا يَجرح [٤].

وقد أجاب الإمام الحاكم على هذا التعليل والذي قبله بقوله:"وليس عند شعبةَ فيما يقول حجةٌ, أكثر من أنه لَبِسَ السَّواد، وتسفَّه بَحضرته على رجل من أهل العلم"[٥].

وعلى كلِّ حال فتعليلات شعبة كلُّها متعقَّبةٌ؛ ولذا قال أبو عمر ابن عبد البَرّ:" كان أبو الزبير ثقةً حافظاً روى عنه مالك والثوري وجماعةٌ من الأئمة, وكان شعبة يتكلم فيه ولا يُحدِّث عنه, وهو عند أهل العلم مقبول الحديث, حافظٌ متقنٌ؛ لا يُلتفَتُ فيه إلى قول شعبة"[٦].

وقال ابن رجب الحنبليّ –رحمه الله– متعقباً بعد أَنْ ذكر تعليلات شعبة:"ولَم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ"[٧].

٢- يحيى القطان (ت ١٩٨هـ)

---

(١) تقدم قول ابن حبان ف الصحة الماضية, وسيأتي قول ابن معين في الصفحة التالية, وقول النسائي (ص:٢٨).

(٢) النكت الجياد (٥٦٧/١).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).

(٤) تخريج أحاديث وآثار حياة الحيوان (ص٨٥٤).

(٥) المدخل للحاكم (ق ٥٦), نقلاً عن حاشية من تكلم فيه وهو موثق (ص٤٧٢).

(٦) التمهيد لابن عبد البَر (١٤٣/١٢).

(٧) شرح علل الترمذي (٥٧١/٢).

قال عباس الدوريّ:"سَمعت يَحْيى بن سَعِيد يقول: أَبُو الزبير أحبُّ إِلَيّ من أَبِي سفيان[١], وكان أبو الزبير وأبو سفيان جَميعاً من مكة"[٢].

٣- يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)

أولاً: توثيقه المطلق له:

قال ابن أبي خيثمة وابن أبي مريم:"سَمعت يَحيى بن مَعين يقول: أبو الزبير ثقة"[٣].

وقال الدارميّ:"قلت ليحيى: فأبو الزبير؟ قال: ثقة؛ قلت: فمحمد بن المنكدر[٤] أحبُّ إليك عن جابر أو أبو الزبير؟ قال: كلاهُما ثقتان"[٥].

ثانياً: اختلاف قوله في تعيين درجة التوثيق:

وقال إسحاق بن منصور:"عن يحيى بن معين: أبو الزبير صالِح, وقال مرةً: ثقة"[٦].

ثالثاً: تقديمه على أبي سفيان الإسكاف:

قال ابن أبي حاتم:"قرئ على العباس الدوري قال: سَمعت يحيى بن معين يقول: أبو الزبير أحبُّ إِليَّ من أبِي سفيان"[١].

---

(١) هو: طلحة بن نافع الواسطيّ, أبو سفيان الإسكاف, أقوال النقَّاد فيه تدلُّ على أنه أقلُّ شأناً من أبي الزبير بكثير, وحاله قريبٌ من الضعف عند كثيرٍ منهم, وقال عنه الحافظ: صدوق. تهذيب الكمال (٣٦٣/٣٣), وميزان الاعتدال (٣٤٢/٢), وإكمال تهذيب الكمال (٨٥/٧), وتقريب التهذيب (ت٣٠٣٥).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٨٩/٧).

(٣) الجرح والتعديل (٧٦/٨), والكامل في الضعفاء (٢٨٩/٧).

(٤) مُحمَّد بن المنكدر بن عبد الله, التَّيمي المدنِيّ, وثقه ابن معين وغيره. تَهذيب الكمال (٥٠٣/٢٦), وتقريب التهذيب (ت٦٣٢٧).

(٥) الكامل في الضعفاء (٢٩٠/٧).

(٦) الجرح والتعديل (٧٦/٨).

وقال أبو داود السنجي:"قال يَحيى: أبو الزبير أثبت من أَبِي سفيان"[٢].

والظاهر من عبارات ابن معين أنه يوثق أبا الزبير توثيقاً مطلقاً, وإليه يردُّ الوصف بالصلاح, ولعلَّ ذلك من شديد عباراته, ويقوِّي هذا مساواته له بابن المنكدر وتقديمه له على أبي سفيان, وقد عرفت أنه قد وثقه العلماء.

فإن قلت: مساواته لابن المنكدر إنَّما وردت في جنب حديث جابر, لا في كلِّ الأحاديث؟

قلت: سوف تعلم أن أبا الزبير لم يضعَّف حديثه في شيخٍ من شيوخه من جهة الحفظ والضبط؛ اللهم إلاَّ ما سبق ذكره من بعض الروايات عن بعض الصحابة[٣]؛ فهو ثقةٌ إن شاء الله.

٤- أبو حاتم الرازيّ (ت ٢٧٧هـ)

قال ابن أبي حاتم:"سألت أبي عن أبي الزبير؛ فقال: يكتب حديثه ولا يُحتجُّ به[٤], وهو أحبُّ إليَّ من أبي سفيان طلحة بن نافع"[٥].

وهذا الجرح والتضعيف من أبي حاتم غير مقبولٍ ههنا؛ حيث إنَّه قد أطلق هذه العبارة على كثير من الثقات الذين وثَّقهم غيره؛ كإبراهيم بن ميمون الصَّائغ[١], وأسامة بن زيد الليثيّ[٢], وحجاج بن دينار السلميّ[٣].

---

(١) الجرح والتعديل (٧٦/٨).

(٢) الكامل في الضعفاء (٢٨٩/٧).

(٣) وقد ورد بعضٌ من ذلك لكن تم الجواب عليه, انظر: (ص:١٢).

(٤) وأما الذهبي اكتفى في نقله لهذا القول (في تذكرة الحفاظ ٩٥/١, وسير أعلام النبلاء ٣٨١/٥) بقوله:"وقال أبو حاتم: لا يحتج به"؛ ولذا ينبغي العناية في الرجوع إلى الأصول عند النقل.

(٥) الجرح والتعديل (٧٦/٨).

ويقوِّي هذا أنَّ أبا حاتم قد اعتمد في تركه لأبي الزبير على قول شعبة[٤], وقد عرفت ما فيه !؟

٥- النسائي (ت ٣٠٣هـ)

قال النسائيّ:"أبو الزبير كان شعبة يسيء الرأي فيه, وأبو الزبير من الحفَّاظ؛ روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ومالك بن أنس؛ فإذا قال: سَمعت جابراً فهو صحيح, وكان يدلس, وهو أحبُّ إلينا في جابرٍ من أبي سفيان"[٥].

وكلام الإمام النسائيّ هذا ظاهرٌ في توثيق أبي الزبير, وردِّ ما أورده عليه شعبة.

***

المبحث الثاني: أقوال الأئمة المعتدلين.

١-محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)

قال ابن سعد:"وكان ثقة كثير الحديث, إلا أن شعبة تركه لشيءٍ زعم أنه رآه فعله في معاملة, وقد روى عنه الناس"[٦].

وهذا القول ظاهرٌ أيضاً في توثيق أبي الزبير, والردِّ على شعبة في تركه لحديثه.

٢-علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)

---

(١) المصدر السابق (١٣٤/٢), وتهذيب الكمال (٢٢٣/٢).
(٢) الجرح والتعديل (٢٨٤/٢), وتهذيب الكمال (٣٤٧/٢).
(٣) الجرح والتعديل (١٥٩/٣), وتهذيب الكمال (٤٣٥/٥).
(٤) قلت: يدلُّ على هذا قوله:"وإذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري -قال ابنه: وأُراه قال: وشعبة- وقد أدركاه؛ فما ظنك به ؟! علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٥٥/٣).
(٥) السنن الكبرى (٤٤٣/٢) برقم (٢١١٢).
(٦) الطبقات الكبرى (٣٠/٦).

قال محمد بن عثمان العبسي:"سألت علي بن المديني عن أبي الزبير؟ فقال: ثقة، ثبت"(١).

٣- الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)

أولاً: توثيقه المطلق لأبي الزبير:

قال المروذيّ:"قلت لأبي عبد الله: يُحتَجُّ بِحديث أبي الزبير؟ فقال: أبو الزبير يروي عنه, ويُحتجُّ به"(٢).

ثانياً: تقديمه لأبي الزبير على أبي سفيان الإسكاف:

قال الكرمانِيّ:"سئل أحمد بن حنبل عن أبي الزبير؟ فقال: قد احتمله الناس, وأبو الزبير أحبُّ إلِيّ من أبي سفيان, وأبو الزبير ليس به بأس"(٣).

قلت: قوله: قد احتمله الناس؛ فيه بيان لقبول الأئمة لحديث أبي الزبير(٤), وهو ردٌّ ضمنِيٌّ على ترك شعبة لأبي الزبير, وبيان أنه خلاف ما عليه عمل جمهور الأئمة.

ثالثاً: شهادته لأبي الزبير بالمعرفة في علم الحديث:

قال ابن المبرد:"قال أحمد: أبو الزبير أحبُّ إلِيَّ من أبي سفيان؛ لأنه أعلم بالحديث منه"(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٨٢/٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص٨٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٤٨٠/٢), والجرح والتعديل (٧٦/٨).

(٤) فهو كقول ابن سعد السابق: وقد روى عنه الناس, ونحوه قول النسائيّ المتقدم كذلك.

(٥) بحر الدم (ص١٤٢).

قلت: وهذا القول من الإمام أحمد -رحمه الله- بيِّنٌ في كون أبي الزبير لم يكن مُجرَّد راوٍ فحسب, بل كان له علمٌ وبصرٌ بما يروي, وتعليلٌ لتقديم الإمام أحمد له على أبي سفيان الإسكاف, وهذا توثيقٌ فوق توثيق[١].

رابعاً: تقديمه لأبي نَضْرة عليه:

وقال المروذيّ:"سألت أبا عبد الله عن أبي الزبير؟ فقال: قد روى عنه قومٌ واحتملوه, روى عنه أيوب وغير واحدٍ, إلا أن شعبة لَم يُحدِّث عنه؛ قلت: هو ليِّن؟ فكأنه ليَّنه, قلت: أبو الزبير أحبُّ إليك أو أبو نضرة[٢] ؟ قال: أبو نضرة أحبُّ إِلَيّ"[٣].

قلت: الذي يترجَّح الأخذ بعموم أقوال الإمام أحمد, وهو فيها يوثق أبا الزبير ويرى أنه يُحتجُّ بحديثه, وأبو نضرة هذا أقلُّ شأناً من أبي الزبير[٤], وغاية ما قال فيه الإمام أحمد نفسه: ما علمت إلا خيراً[٥]؛ على خلاف إطرائه السابق في أبي الزبير, والله أعلم.

٤-الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)

---

(١) ويظهر ذلك جلياً في انتقاء أبي الزبير لشيوخه على كثرة الواردين على البلد الحرام, كما تقدم بيانه (ص:١٠).

(٢) هو: المنذر بن مالك بن قُطَعَة العبدي؛ قال عنه الحافظ: ثقة, وقال الذهبي: ثقة يخطئ, قلت: ولعلَّ الثانِي هو الأنسب لمجمل أقوال النقاد فيه. الطبقات الكبرى (١٥٥/٧), والثقات لابن حبان (٤٢٠/٥), وتهذيب الكمال (٥٠٨/٢٨), والكاشف (٢٩٥/٢), وتقريب التهذيب (ت٦٨٩٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص٥٢).

(٤) الطبقات الكبرى (١٥٥/٧), والثقات لابن حبان (٤٢٠/٥), وتهذيب الكمال (٥٠٨/٢٨).

(٥) تهذيب الكمال (٥٠٨/٢٨).

قال الذهبي:"قال البخاري: لا يحتج به"[١].

قلت: وهذا سهوٌ من الحافظ الذهبِيّ -رحمه الله-؛ ولعله لَمَّا علق في ذهنه أنَّ الإمام البخاريّ لَم يَحتجَّ بأبي الزبير في صحيحه؛ نسب ذلك إلى قوله - سهواً -.

ودليل هذا الذي قلته: قول الذهبي نفسه في تاريخ الإسلام[٢]:"ومع كون البخاري لَم يَحتجَّ به, ما رأيت ذكره في كتابيه في الضعفاء". إ.هـ قلت: وهذه "لا يحتج به" العبارة ليست من العبارات التي يستعملها الإمام البخاري, نعم أبو حاتم وأبو زرعة, وقد راجعت كتاب الضعفاء للبخاريّ؛ فلم أجده استعملها في جرح رجلٍ واحد !؟

٥-أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)

قال ابن أبي حاتم:"سَمعت أبا زرعة يقول: أبو سفيان روى عنه الناس؛ قيل له: أبو الزبير أحبُّ إليك أم أبو سفيان؟ قال: أبو الزبير أشهر؛ فعاوده بعض من حضر فيه؛ فقال: تريد أن أقول: هو ثقة؟ الثقة سفيان وشعبة"[٣].

وقال ابن أبي حاتم:"سألت أبا زرعة عن أبي الزبير؟ فقال: روى عنه الناس, قلت: يُحتجُّ بحديثه؟ قال: إنَّما يُحتجُّ بحديث الثقات"[٤].

وهاتان العبارتان ظاهرهُما الجرح[١], لكنَّ حقيقتهما: أنَّ أبا زرعة جعل رتبة أبي الزبير في رتبة الثقات مقبولِي الحديث, إلا أنه أدنَى مرتبةً ودرجةً من شعبة وسفيان.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٨١/٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٥٢١/٣).

(٣) الجرح والتعديل (٤٧٥/٤).

(٤) المصدر السابق (٧٦/٨).

ومثل هذا ما قيل لابن مهديّ عن أبي خلدة: يا أبا سعيد أكان ثقة؟ فقال: كان خياراً وكان مسلماً وكان صدوقاً, الثقة شعبة وسفيان !؟ [٢]

قال أبو الوليد الباجي معلقاً:"وإنَّما أراد ابن مهديّ التناهيَ في الإمامة؛ لو لَم يُوثَّق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري؛ لقلَّ الثقات, ولبطل معظم الآثار"[٣].

وقال ابن عبد البَرّ في أبي خلدة:"هو ثقةٌ عند جميعهم, وكلام ابن مهديٍّ لا معنى له في اختيار الألفاظ"[٤].

٦- الإمام أبو داود (ت٢٧٥هـ)

قال الإمام أحمد:"قال ابن عيينة: شهدت أبا الزبير يُقرأ عليه صحيفة؛ فقلت لأحمد: هي هذه الأحاديث - يعني صحيفة سليمان اليشكري - التِّي في أيدي الناس عنه؟ قال: نعم, قلت: أخذها أبو الزبير من الصحيفة؟ قال: كان أبو الزبير

يحفظ" قال أبو داود معترضاً:"أشكُّ في "يحفظ" كيف قاله أحمد؛ قالوا: ربَّما شكَّ في الشيءِ فنظر فيه"[٥].

قلت: قد تبيَّن لك أنَّ الإمام أحمد لم يتفرد بوصف أبي الزبير بالحفظ, بل ذهب مذهب جمهور النقاد, وأما نظره في الصحيفة فقد تقدم الجواب عليه, والحمد لله.

---

(١) وهذا الذي فهمه بعض من وقف على هذه العبارة فأشار إلى أنَّ أبا زرعة جعل حديث أبي الزبير في رتبة المعتبر به, أي الضعيف. النكت الجياد (٥٦٣/١), وشرح الموقظة (ص١٣٨).

(٢) التعديل والتجريح (٢٨٤/١).

(٣) المصدر السابق (٢٨٤/١).

(٤) تهذيب التهذيب (٨٨/٣).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٢٨).

٧- ابن عديّ الجرجانِيّ (ت ٣٦٥هـ)

قال ابن عديّ -رحمه الله-:"وللثوري عن أبِي الزبير جملةٌ من الحديث من المشاهير والغرائب, وقد حدث عنه شُعبة أَيضًا أحاديث إفرادات, كلٌّ حديث ينفرد به رجل عن شعبة, ولزهير عن أبِي الزبير عن جابر نسخةٌ, ولِحمَّاد بن سلمة عن أبِي الزُّبيْر عن جابر أحاديث, وروى هشيم عن أبِي الزبير عن جابر أحاديث, وروى ابن عُيَينة عنه أحاديث, وروى ابن جُرَيج عن أبِي الزبير نسخةً, وروى مالك[١] عن أبِي الزبير أحاديث, وكفى بأبي الزبير صدقاً أَنْ حدَّث عنه مالك؛ فإن مالكاً لا يروي إلاَّ عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تَخلَّف عن أبِي الزبير إلاَّ قد كتب عنه، وهو فِي نفسه ثقةٌ, إلاَّ أَنْ يروي عنه بعض الضعفاء؛ فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قِبَله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالِحةً, ولَم يتخلَّف عنه أحد[٢]، وهو صدوق وثقةٌ لا بأس به"[٣].

قلت: كلام ابن عديّ هذا يتضمن أموراً:

١- أنَّ أبا الزبير لم يهجر العلماء حديثه ولم يتركوه, بل رويت في عنه نسخٌ وأحاديث, رواها عنه الثقات الحفاظ؛ فحديثه مشهورٌ معروفٌ عند الثقات.

٢- الردُّ على شعبة, وأنَّه مِنْ ضمن مَنْ روى عن أبي الزبير - مع ما سبق من أقواله وأفعاله الدالة على تركه لحديثه-.

---

(١) زهير وحماد وهشيم وابنا عيينة وجريج والإمام مالك, تقدم ذكرهم في الرواة عن أبي الزبير المكيّ.

(٢) هذه الجملة كرَّرها الإمام ابن عديّ تأكيداً لمثيلتها الأولى؛ ففيه تأكيدٌ للمعنى الذي تدلُّ عليه.

(٣) الكامل في الضعفاء (٢٩٣/٧).

٣- أنَّ كون الرواية تُعلُّ وتُضعَّف بسبب الراوي الضعيف عن أبي الزبير لم ينفرد به أبو الزبير, وإنَّما ذلك هو حال الحفاظ الكبار؛ ولذا قال الذهبي معلقاً:"قلت: هذا القول يَصْدُقُ على مثل الزَّهريّ وقتادة"(١).

٤- قوله في آخر مقاله:"لا بأس به" لا يقتضي إنزال أبي الزبير من درجة الثقات إلى درجة من هو دونَهم؛ فإنَّ ذلك حكمٌ نسبِيٌّ له مقارنةً بالحفاظ الكبار, كما تقدم في قول أبي زرعة, وقد عبَّر قبل ذلك عنه بقوله:"صدوق وثقةٌ", مع ما صدَّره من المنافحة عنه والتَّصدِّي لِمن ترك حديثه.

***

المبحث الثالث: أقوال الأئمة المتساهلين.

١- العجلي (ت ٢٦١هـ)

قال العجليّ:"تابعيّ ثقة"(٢).

٢- ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)

ذكره ابن حبان في "الثقات", وقال:"كان من الحفاظ(٣), وكان عطاءٌ يقدمه إلى جابر لِيَحْفَظَ له, روى عنه مالك والثوري وعبيد الله بن عمر والناس, ولَم يُنْصِف من قَدَحَ فيه؛ لأنَّ من اسْتَرجَحَ في الوزن لنفسه؛ لَم يستحقَّ التَّركَ من أجله"(٤).

قلت: هذا القول من الإمام ابن حبان تضمَّن عدة أمور تدلُّ على توثيق أبي الزبير:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٨١/٥).

(٢) الثقات للعجلي (٢٥٣/٢).

(٣) وكذا قال في مشاهير علماء الأمصار (ص١١١).

(٤) الثقات لابن حبان (٣٥١/٥).

١- أنه كان من الحفاظ.

٢- أنَّ عطاءً كان يقدمه ليحفظ له, وهذا تعديل وتوثيق من عطاء كذلك, واعتراف له بالحفظ.

٣- رواية الثقات عنه كافةً, وهذا يشبهه قول ابن عديّ السابق.

٤- أنَّ شعبة لم ينصفه؛ لأنَّ الاسترجاح لا يوجب الردَّ.

***

المبحث الرابع: أقوال الأئمة الآخرين (مَنْ لم تُدرس مناهجهم في الجرح والتعديل).

٨-عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ)

عن عطاء قال:"كنا نكون عند جابر بن عبد الله فيحدثنا, فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه, قال: فكان أبو الزبير أحفظَنَا للحديث"(١).

قال سفيان:"قال أبو الزبير كان عطاء يقدمني إلَى جابر؛ أحفظ لَهم الحديث"(٢).

قلت: وهذا القول والفعل الصادران من عطاء دليلٌ واضح على اعترافه لأبي الزبير بالحفظ والإتقان.

٩-يعلى بن عطاء (ت ١٢٠هـ)

قال يعلى بن عطاء:" حدَّثني أبو الزبير المكيّ, وكان أكملَ النَّاس عقلاً وأحفظَهم"(٣).

١٠- أيوب السختيانِيّ (ت١٣١هـ)

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٠/٦), والكامل في الضعفاء (٢٨٦/٧).

(٢) الكامل في الضعفاء (٢٨٦/٧).

(٣) الكامل في الضعفاء (٢٨٩/٧).

قال سفيان:"سَمعت أيوب السختياني يقول: حَدَّثني أبو الزبير، وأَبُو الزبير أَبُو الزبير, قال سفيان بيده يقبضها[١]"[٢].

وقال سفيان:"حدثنا أيوب، حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير فغمزه"[٣].

وقال أبو عوانة:"كنا عند عَمْرو بن دينار جلوساً ومعنا أيوب, فحدث أبو الزبير بِحديثٍ؛ فقلت لأيوب: ما هذا؟ قال: هو لا يدري ما حدَّث أدري أنا !؟"[٤].[٥]

وقال معمر:"كان أيوب إذا قعد إلى أبي الزبير قنَّع رأسه"[٦].

قلت: مجموع هذه الأقوال تدلُّ على أنَّ أيوب كان يجرح أبا الزبير ولم يكن يقويه, وهذا هو الأولى في تفسير القبضة, أنه للتَّجريح لا للتعديل[٧] كما فسَّره الإمام الترمذيّ[٨].

وقد أجيب عن تضعيف أيوب لأبي الزبير من وجهين:

١- أنه جرحٌ مبهم غير مفسر ولا مبيَّن.

---

(١) تَحرَّفت في المعرفة والتاريخ (٢٣/٢) إلى:"وقال يكفه فقيهنا".

(٢) الكامل في الضعفاء (٢٨٦/٧).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).

(٤) الجرح والتعديل (٧٥/٨), والكامل في الضعفاء (٢٨٦/٧).

(٥) قال ابن رجب معلقاً على هذه القصة:"وهذا يدل على أن أيوب كان يغمزه، لا أنه كان يقويه". شرح علل الترمذي (٥٧٢/٢).

(٦) الجرح والتعديل (٧٥/٨).

(٧) قال ابن عبد البَرّ:"اختلفوا فيه فقالوا: أراد بذلك تضعيفه، وقالوا: بل أراد الثناء عليه والترفيع، والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه دون غيره". إكمال تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠).

(٨) العلل الصغير (ص٧٥٦).

٢- أنه معارضٌ بقول غيره من المعدِّلين الحفاظ الذين وثقوه[١].

وقال ابن عبد البَرّ:"قول معمر: كان أيوب إذا جاءه قنَّع رأسه, فليس بشيءٍ؛ لم كان يأتيه؟!"[٢].

١١- ابن جريج (ت١٥٠هـ)

قال أبو داود:" أخبرنا رجل من أهل مكة، قال: قال ابن جُرَيج: ما كنت أرى أَنْ أعيش حتَّى أرى حديث أبِي الزبير يروى !؟ "[٣].

وقال ابن خراش:"عن ابن جريج: إنَّ أبا الزبير اتَّخذ جابراً مطية"[٤].

قلت: وهذا القول من ابن جريج فيه دلالةٌ على عدم اكتراثه بحديث أبي الزبير, والأول منه وإن كان لا يصحُّ للإبهام الذي فيه, إلا أنَّ الثاني دالٌّ عليه, بل هو أقوى منه؛ ولذا قال ابن الجوزيّ:"وكان ابن جريج يضعفه"[٥].

لكن هذا الجرح لم يأت فيه ابن جريج بحجة؛ ولذا قال ابن عبد البَر في الإجابة على تضعيفه هذا:" وقول ابن جريج ....، فإنَّهم احتقروه -فيما قيل- لفقره، وقد حدَّث عنه ابن جريج بعدة أحاديث"[٦].

وقد تقدم[١] بيان كيف أنَّ أبا الزبير كان مَقْصِدَ الرُّواة, وكيف أكثر أهل العراق من الرواية عنه, حتَّى بلغ عدد الرواة عنه من العراق (٤٧) راوياً, من مجموع (٨٧) راوياً !

---

(١) شرح الموقظة (ص١٣٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧٥/٨), والكامل في الضعفاء (٢٨٦/٧).

(٤) شرح علل الترمذي (٥٧٢/٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٠٠/٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠).

١٢- عبد الله بن عون الْمزنِيّ (ت ١٥٤هـ)

قال ابن عون:"ما أبو الزبير بدون عطاء بن أبي رباح؟!"(٢).

قال الذهبِيُّ معلقاً وموافقاً لقول ابن عون:"قلت: ما توقَّف في الرواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثل أيوب، ومالك, وقد قال عطاء: كان أبو الزبير أحفظنا"(٣).

١٣- الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)

قال ابن عديّ الجرجانِيّ:"وكفى بأبي الزبير صدقاً أَنْ حديث عنه مالك؛ فإنَّ مالكاً لا يَرْوي إلاَّ عَنْ ثقة"(٤).

١٤- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)

أولاً: تضعيفه المطلق له:

قال نعيم بن حماد:"سَمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير ! أي: كأنه يضعفه"(٥).

وقال ابن عيينة:"كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير؛ إذا لم نَجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه"(٦).

وإطلاق هذا التضعيف من سفيان لأبي الزبير يجاب عنه بـ:

١-قول أبي يحيى الساجيّ:"وقد روى عنه أيوب وأسند غير حديث، وكذلك الأعمش"(١).

---

(١) تقدم ذلك (ص:٢٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٨٣/٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكامل في الضعفاء (٢٩٣/٧).

(٥) الجرح والتعديل (٧٥/٨), والضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٤٤٣/٩).

قلت: وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الكلام, وأنه دليلٌ على أنَّ الأئمة رووا عن أبي الزبير ولم يتركوا حديثه, خلافاً لقول ابن عيينة وغيره.

٢-قول ابن عبد البَرّ بأنَّ ما ذهب إليه ابن عيينة ليس له فيه حجة[٢].

ثانياً: طعنه على أبي الزبير بأنه يقبل التلقين:

قال نعيم قال:"قال سفيان: جاء رجل إلى أبي الزبير - ومعه كتاب سليمان اليشكري - وجعل يسأل أبا الزبير؛ فحدَّث بعض الحديث، ثم يقول: انظر كيف هو في كتابك؟ قال: فيخبره بما في الكتاب, قال: فتجزئه[٣] كما في الكتاب" [٤].

وقال ابن مسلم القَسَمْلِيّ:"قال سفيان: جئت إلى أبي الزبير -أنا ورجل- فكنا إذا سألنا من الحديث فتعايا فيه؛ قال: انظروا في الصحيفة كيف هو؟"[٥].

وأجيب عن هذا الطعن بـــ:

١- أنَّ هذا ليس تلقيناً لأبي الزبير يضرُّ به, بدليل أنه كان يحدث بالحديث, فلعلَّه كان يتوافق مع ما في الكتاب فيطمئنَّ على قوة حفظه, وأنَّ اليشكريَّ حدث به كما حدث به أبو الزبير.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٧/١٠).

(٢) المصدر السابق (٣٣٨/١٠).

(٣) هكذا وردت في ضعفاء العقيلي, وهو تصحيف, والصواب:"فَيُحَدِّثُهُ", كما في سير أعلام النبلاء (٣٨٢/٥).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).

(٥) المصدر السابق.

٢- وأما إذا أعيا أبا الزبير الحديث وطلب النظر في صحيفته فإنه أمر ممدوح فِعْلُه حتَّى لا يقع المحدث في الغلط فيُحفَظ عنه, أو تكثر أوهامه فيطرح حديثه حينئذٍ(١).

ثالثاً: طعنه على أبي الزبير بأنه يخالف حديث الثقات:

قال ابن أبي عمر:" عن ابن عيينة قال: ما تنازع أبو الزبير وعَمْرو بن دينار قطُّ عن جابر؛ إلا زاد عليه أبو الزبير"(٢).

قلت: يعني ابن عيينة بهذا أنَّ رواية أبي الزبير منكرةٌ ومخالفةٌ لرواية الثقات؛ وهو أمرٌ موجبٌ لطرح حديث الراوي كما هو معلوم؛ ولِهذا فإنَّ الإمام مسلماً -رحمه الله- حين أراد بيان معنى النكارة قال:"وعلامة المنكر في حديث الْمحدِّث: إذا ما عُرِضَتْ روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضى؛ خالفت روايتُه روايتَهم, أو لَم تكد توافقها"(٣), وهذا كقول الإمام أحمد عن حجاج بن أرطاة:" كان من الحفاظ؛ قيل: فَلِمَ ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأنَّ في حديثه زيادةٌ على حديث الناس, ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة !؟" (٤)؛ قلت: ولا يخفى ما في هذا من التَّحامل على أبي الزبير, خاصةً وأن ابن عيينة لم يقم على قوله بينةً !

١٥- الإمام الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ)

---

(١) مرويات أبي الزبير المكيّ عن جابر بن عبد الله (ص١٩).
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).
(٣) شرح النووي على مسلم (٥٦/١).
(٤) تهذيب التهذيب (١٩٦/٢).

قال يونس بن عبد الأعلى:"سَمعت الشافعي، وقد احتجَّ عليه رجل بِحديثٍ عن أبي الزبير فضعَّفه، وقال: أبو الزبير يَحتاج إلى دعامة"(١).

قلت: ويجاب عن تضعيف الإمام الشافعيّ هذا بما أجيب على تضعيف أيوب السختيانِيّ.

قال الإمام ابن عبد البَر:"وقول الشافعي في أبي الزبير، فإنه ذهب في تضعيفه مذهب غيره بلا حجة"(٢).

١٦- يعقوب بن شيبة السَّدوسيّ (ت ٢٦٢هـ)

قال يعقوب بن شيبة:"ثقةٌ صدوقٌ, وإلى الضعف ما هو"(٣).

قلت: وثقه عدالةً وجرَّحه روايةً, وهذا جرح مبهم لم يدلل عليه, والظاهر أنه تابع فيه شعبة وغيره, وقد عرفت الجواب على أقوالهم.

١٧- زكريا السَّاجي (ت ٣٠٧هـ)

وقال السَّاجي:"صدوقٌ حجة في الأحكام, قد روى عنه أهل النَّقل وقَبِلُوه واحتجوا به؛ قال: وبلغنِي عن يحيى بن معين: أنه قال: استحلف شعبة أبا الزبير بين الرُّكن والمقام: آللهم إنك سَمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: آللهِ إنِّي سَمعتها من جابر, يقوله ثلاث مرار يرددها عليه؛ قال: ثم لم يحمل عنه وحمل عن جابر الجعفيّ(٤) !؟ "(١).

---

(١) الجرح والتعديل (٧٦/٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٤١/٩).

(٤) هو: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفيّ, أبو عبد الله الكوفِيّ, قال عنه الحافظ: ضعيف رافضيّ, وقال الذهبِيّ: من أكبر علماء الشيعة, وثقه شعبة فشذّ, وتركه الحفاظ. الكاشف (٢٨٨/١), وتقريب التهذيب (ت٨٧٨).

قلت: كلام السَّاجي تضمَّن ثلاثة أمور:

١- الردّ الضمنِيّ على قول شعبة, بأنَّ أهل النقل قبلوا حديث أبي الزبير, كما تقدم في قول أبناء حبان وسعد وعديّ وغيرهم.

٢- الإشارة إلى نفي التدليس عن أبي الزبير, وإثبات سَماعه لجميع أحاديث جابر ﷺ, لكنَّ هذه الرواية منقطعة, وتخالفها رواية الليث بن سعد وهي صحيحةٌ مشهورة.

٣- بيان تناقض أمر شعبة؛ حيث ترك الرواية عمَّن وثقه النقاد واحتجوا به, واحتجَّ وروى عمَّن تركه العلماء ولم يَحتجُّوا به !؟

***

المبحث الخامس: أقوال الأئمة المتأخرين.

١- الإمام النوويّ (ت ٦٧٦هـ)

قال الإمام النووي - رحمه الله-:"واتفقوا[٢] على توثيقه, وروى له البخاري مقروناً به غير مُحتجٍّ به على انفراده، ولا يقدح ذلك في أبي الزبير؛ فقد اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به"[٣].

٢- الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٧/١٠).

(٢) بعض العلماء لا يفرق في الاستعمال بين الإجماع والاتفاق, بل هما عنده شيءٌ واحد, ولكن بالتتبع وجدنا بعض العلماء يفرق بينهما في الاستعمال؛ فالإجماع مالم يقع فيه خلافٌ, أو فيه خلاف غير معتبر, والاتفاق عكسه, وهو القول المختلف فيه, لكن وقع الاتفاق فيه على قولٍ معيَّنٍ, ومنهم الإمام النوويّ, وهذا كقوله: وأجمعت الأمة على كراهة صلاةٍ لا سبب لها في هذه الأوقات, واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١١٠/٦).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢٣٢/٢).

وصف الحافظ الذهبي أبا الزبير المكيّ بأوصاف مختلفة كلها دائرةٌ في التدليل على ثقته وحفظه – مع التدليس–, وهي كما يلي:

١–قال عنه:"حافظ ثقة, وكان مدلِّساً واسع العلم"[١].

٢–وقال:"الحافظ, المكثر, الصدوق" [٢].

٣–وقال:"الإمام، الحافظ، الصدوق" [٣].

٤–وقال:"أحد الأعلام, وكان من الحفاظ الثقات, وإن كان غيره أوثق منه"[٤].

٥–وقال:" ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلس"[٥].

٦–وقال:" ثقة، غمزه شعبة؛ لكونه وزن راجحاً"[٦].

٧–وقال:"أبو الزبير المكي الحافظ, وهو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة" [٧].

٣–البوصيريّ (ت ٨٤٠هـ)

له عدة إطلاقات في أسانيد كان أبو الزبير أحد رجالِها, منها:

١–هذا إسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين[٨].

٢–وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين[١].[٢]

---

(١) الكاشف (٢/٢١٦).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/٩٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/٣٨٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٣/٥١٨).

(٥) من تكلم فيه وهو موثق (ص٤٧٢).

(٦) ديوان الضعفاء (ص٣٧٤).

(٧) ميزان الاعتدال (٤/٣٧).

(٨) إتحاف الخيرة المهرة (١/١٢٠).

٣- هذا إسناد رجاله ثقات[٣].

٤- الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)

توثيقه المطلق له:

١- قال الحافظ:"أحد التابعين, مشهور, وثقه الجمهور, وضعَّفه بعضهم لكثرة التدليس[٤] وغيره, ولَم يرو له البخاري سوى حديث واحدٍ قرنه بعطاء عن جابر, واحتجَّ به مسلم"[٥].

٢- وقال أيضًا:"أحد الأئمة, وثقه ابن معين". [٦]

إنزاله عن درجة الثقات:

قال في التقريب[٧]:"صدوقٌ".

قال بعضهم[١]:"وهذه الأجوبة، لا يخلو بعضها من نظر؛ لذا فالمصير إلى الجمع بين أقوال الفريقين هو المتعيِّن، وقد جمع بين أقوالِهم ابن حجر

---

(١) المصدر السابق (٢/٥٧).

(٢) قلت: هذا والذي قبله مَحل استدراك؛ لما عرفت أنَّ البخاريّ لم يخرج لأبي الزبير.

(٣) إتحاف الخيرة المهرة (٤/١٩١).

(٤) قلت: كثرة التدليس لا توجب ضعف الراوي؛ ولذا قال الذهبي مدافعاً عن أبي الزبير:" وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها: التدليس". سير أعلام النبلاء (٥/٣٨١).

(٥) فتح الباري (١/٤٤٢).

(٦) لسان الميزان (٧/٣٧٥).

(٧) تقريب التهذيب (ت٦٢٩١).

في التقريب بجعل مرتبته "صدوق" – التي هي دون الثقة – إعمالاً لكلام كلا الفريقين"[٢].[٣]

قلت: من المعلوم أنه لا يتعيَّن الجمع بين القولين – في حال إمكانه – إلا إذا تساويا في القوة والمرتبة[٤], والأمر هنا ليس كذلك بل أقوال المجرحين مرجوحة كما تبيَّن لك؛ فكيف يقال بأنَّ الجمع هو المتعيِّن, ثم إن هذا القائل قد فاته أنَّ الحافظ ابن حجر نفسه لم يثبت على قولٍ واحد, بل فقد وثقه في موضعين من كتبه كما تقدم؛ فكيف وجب وتعيَّن هذا الجمع؟!

وصفه بالتدليس:

قال في طبقات المدلسين[٥]:"أبو الزبير من التابعين, مشهور بالتدليس, ووهم الحاكم في إسنادٍ فقال: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس[٦]؛ وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس".

***

(١) بعد أن ذكر بعض الأوجه في الردِّ على من ضعَّف ومن ترك حديث أبي الزبير, وكأنه لم يرتضِ تلك الأوجه, أو أنه حار فيها.

(٢) شرحِ الموقظة (ص١٣٩).

(٣) ومِمَّن قلَّد الحافظ في هذا أيضًا: العينيّ, وصاحب المعجم الصغير. مغاني الأخيار (٥٥١/٣), والمعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (٧٠٣/٢).

(٤) تيسير مصطلح الحديث (ص٧١).

(٥) طبقات المدلسين (ص٤٥).

(٦) عبارة الحاكم جاءت هكذا (في معرفة علوم الحديث ص٣٤): هذا حديث رواته بصريون، ثم مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس؛ فسواءٌ عندنا ذكروا سَماعهم أو لَم يذكروه. إ.هـ قلت: وهذا غير مسلَّم للإمام الحاكم؛ فإنَّ الحسن إمام البصريين, وابن إسحاق صاحب المغازي مدنيّ, وابن جريج مكيّ, وهؤلاء جميعهم مشهورون بالتدليس. طبقات المدلسين (ص٢٩, ٥١, ٤١).

الـــخاتمة

مُحمَّد بن مسلم بن تَدْرُس, القرشيُّ مولاهم, أبو الزبير المكيّ.

أولاً: خلاصة الترجمة:

- لم ينصَّ أحدٌ من العلماء على تاريخ ولادة أبي الزبير, ولكنْ مقارنةً بما قيل في تاريخ وفاته ومدة حياته؛ تكون سنة ٤٤هـ, هي السنة التي ولد فيها.
- روى عن (٣٢) شيخاً, منهم (١٣) مكِّيون.
- من أشهر شيوخه: جابر بن عبد الله, وعطاء بن أبي رباح, وعكرمة مولى ابن عباس, وأبو صالح السمَّان.
- من أوساط التابعين.
- يحكم على روايته بالانقطاع -لحصول الإرسال الخفي- عن: ابن عباس, وعبد الله بن عمرو, وعائشة ﵂, -ولحصول التدليس- عن: كلِّ من لم يصرِّح بالسَّماع عنه أو الإخبار, إلا حديث جابر من رواية الليث عنه, وإلا حديث جابر المعنعن الذي في صحيح مسلم.
- روى عنه (٨٧) راويًا, منهم (١١) مكِّيون.
- من أشهر الرواة عنه: شعبة بن الحجاج, وسفيان بن عيينة, والليث بن سعد, والإمام مالك بن أنس, وأيوب السَّختيانِيّ.
- توفي سنة ١٢٨هـ على الراجح.
- استشهد به البخاري, واحتجَّ به مسلم, وروى له الباقون.

ثانيًا: خلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل:

- أبو الزبير المكيّ وثقه جمهور الأئمة والنقَّاد (المتشددين والمعتدلين والمتساهلين ومن لم تدرس مناهجهم والمتأخرين) توثيقاً مطلقاً, وهم: يحيى القطَّان, وابن معين – على الراجح –, والنسائيّ, وابن سعد, وابن

المدينِيّ, والإمام أحمد – على الراجح –, وأبو زرعة, وابن عديّ, والعجليّ, وابن حبان, وعطاء بن أبي رباح, ويعلى بن عطاء, وعبد الله بن عون, وزكريا السَّاجيّ, والإمام النوويّ, والذهبي, والبوصيريّ, والحافظ ابن حجر.

- شهد جماعةٌ من أولئك الموثقين لأبي الزبير بالحفظ ونعتوه به, وهم: الإمام أحمد, والنسائيّ, وابن حبان, وعطاء بن أبي رباح, ويعلى بن عطاء, وعبد الله بن عون, وزكريا السَّاجيّ, والذهبِيّ.
- قدَّم جماعةٌ من هؤلاء الموثقين المتقدمين وواحد من المجرحين روايةَ أبي الزبير على رواية أبي سفيان بن نافع في جابر, وهم: يحيى القطَّان, وابن معين, وأبو حاتم, والنسائيّ, والإمام أحمد, وأبو زرعة؛ وأبو سفيانَ هذا أقلُّ درجةً عند النقَّاد من أبي الزبير المكيّ.
- جنح الإمام شعبة بن الحجاج إلى جرح أبي الزبير المكيّ, وأحواله تدلُّ على اختيار ترك الرواية عنه, وعللَّ لذلك بأمور كلها متعقَّبة, ووافقه على ذلك الجرح جماعةٌ – على اختلاف مراتبهم في الجرح –, وهم: أبو حاتم الرازيّ, وأيوب السختيانِيّ, وابن جريج, وسفيان بن عيينة, والإمام الشَّافعيّ, ويعقوب السَّدوسيّ.
- تعقَّب الإمامَ شعبةَ فيما ذهب إليه جماعةٌ, وهم: الإمام النسائيّ, وابن سعد, والإمام أحمد, وابن عديّ الجرجانِيّ, وابن حبان, وزكريا السَّاجيّ, والإمام الذهبِيّ؛ وكلُّ من جرَّح أبا الزبير فليست له حجة !!
- أبو داود لم يقبل شهادة الإمام أحمد لأبي الزبير بالحفظ, إلا أنَّ ما احتجَّ به قد أجيب عنه.

- الإمام البخاريّ لم يضعف أبا الزبير لكن لم يخرج له في الأصول – وذلك لا يضرُّه لاتفاق الحفاظ على ثقته وضبطه –, ونسبة ذلك التضعيف إليه وقعت سهواً.
- أبو الزبير ثبت عنه التَّدليس؛ فلا يقبل من حديثه إلا ما صرَّح فيه بالسماع أو الإخبار, إلا ما كان من رواية الليث عنه عن جابر ﷺ, وإلا ما كان مُعَنْعَناً في صحيح مسلم.
- بعض الملابسات دفعت بعض المتأخرين والمعاصرين إلى نفي تُهمة التدليس عن أبي الزبير, والتحقيق في تدليسه ما تقدم آنفاً.
- بعض من ترجم لأبي الزبير المكيّ اعتمد قول الحافظ ابن حجر في "التقريب", ولكنَّه لم يطَّلع على قوليه الآخرين, وقد بان لك أنَّ ذينك القولين هما المقدمان.

والحمد لله رب العالمين, وصلى الله على خير خلقه, وآله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها, جمال بن محمد السيد. ط. عمادة البحث بالجامعة الإسلامية.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة, البوصيريّ ٨٤٠هـ. المحقق: دار المشكاة, ط. دار الوطن للنشر.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل, ناصر الدين الألباني ١٤٢٠هـ. ط. المكتب الإسلامي.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب, أبو عمر بن عبد البر ٤٦٣هـ. تحقيق: علي البجاوي. ط. دار الجيل.

إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي, ابن حجر ٨٥٢هـ. ط. دار ابن كثير – دار الكلم الطيب.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال, مغلطاي الحنفيّ ٧٦٢هـ. تحقيق: عادل بن محمد– أسامة بن إبراهيم. ط. الفاروق الحديثة.

الأنساب, السمعاني ٥٦٢هـ. تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي. ط. دار الجنان – مكتبة الصنائع.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم, ابن المِبْرَد الحنبلي ٩٠٩هـ. تحقيق: روحية السويفي. ط. دار الكتب العلمية.

تاريخ ابن معين "رواية الدوري", يحيى بن معين ٢٣٣هـ. تحقيق: أحمد نور سيف. ط. مركز البحث العلمي.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, الذهبي ٧٤٧هـ. تحقيق: بشار عواد معروف. ط. دار الغرب الإسلامي.

تاريخ الطبري "تاريخ الرسل والملوك", ابن جرير الطبريّ ٣١٠هـ. ط. دار التراث.

التاريخ الكبير, الإمام البخاري ٢٥٦هـ . ط. دائرة المعارف العثمانية, طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

التاريخ الكبير, أبو بكر بن أبي خيثمة ٢٧٩هـ. المحقق: صلاح بن فتحي هلال. ط. الفاروق الحديثة.

تاريخ مدينة دمشق, أبو القاسم ابن عساكر ٥٧١هـ. تحقيق: علي شيري. ط. دار الفكر.

تاريخ مولد العلماء ووفياتهم, محمد بن عبد الله الربعي ٣٧هـ. تحقيق: عبد الله الحمد. ط. دار العاصمة.

تجارب الأمم وتعاقب الهمم, أبو علي مسكويه ٤٢١هـ. المحقق: أبو القاسم إمامي. ط. سروش، طهران.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف, المزِّي ٧٤٢هـ. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط. المكتب الإسلامي- الدار القيّمة.

التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة, السَّخاوي ٩٠٢هـ. ط. دار الكتب العلمية.

تخريج الأحاديث المرفوعة والموقوفة في كتاب «حياة الحيوان الكبرى» للدَّمِيري، إبراهيم المديهش, رسالة ماجستير, جامعة الإمام, ١٤٣١هـ/١٤٣٢هـ.

تذكرة الحفاظ, الذهبي. تحقيق: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية, ط١, ١٤١٩هـ.

التذييل على كتب الجرح والتعديل , طارق بن محمد آل بن ناجي ١٤٣٢هـ . ط. مكتبة المثنى الإسلامية.

التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح, الباجي ٤٧٤هـ. تحقيق: أبو لبابة حسين. ط. دار اللواء.

تقريب التهذيب, الحافظ ابن حجر. تحقيق: محمد عوامة. ط. دار الرشيد.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد, ابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي- محمد البكري. ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
تهذيب الأسماء واللغات, الإمام النووي ٦٧٦هـ. عنيت بنشره وتصحيحه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.
تهذيب التهذيب, الحافظ ابن حجر. ط. مطبعة دائرة المعارف النظامية.
تهذيب الكمال, أبو الحجاج المزي ٧٤٢هـ. تحقيق: بشار عواد معروف. ط. مؤسسة الرسالة.
تيسير مصطلح الحديث, محمود الطحان, ط. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
الثقات, ابن حبان البستي ٣٥٤هـ. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط. مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة, ابن قُطْلُوبَغَا ٨٧٩هـ. تحقيق: شادي آل نعمان. ط. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية.
جامع التحصيل في أحكام المراسيل, أبو سعيد العلائي ٧٦١هـ. تحقيق: حمدي السلفي. ط. عالم الكتب.
الجرح والتعديل, ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ. ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية- دار إحياء التراث العربي.
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال, الخزرجي بعد ٩٢٣هـ. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط. المطبوعات الإسلامية - دار البشائر.
ديوان الضعفاء, الذهبي ٧٤٨هـ. المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. ط. مكتبة النهضة الحديثة.

ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم, الدارقطني ٣٨٥هـ. المحقق: بوران الضناوي - كمال يوسف الحوت. ط. مؤسسة الكتب الثقافية.

ذكر المدلسين, النسائيّ ٣٠٣هـ. المحقق: الشريف حاتم العوني. ط. دار عالم الفوائد.

رجال صحيح مسلم, أبو بكر بن منجويه ٤٢٨هـ. تحقيق: عبد الله الليثي. ط. دار المعرفة.

زاد المعاد في هدي خير العباد, ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ. ط. مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية.

سلسلة الأحاديث الصحيحة, الألباني ١٤٢٠هـ. ط. مكتبة المعارف.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة, الألباني. ط. دار المعارف.

سنن ابن ماجه, محمد بن يزيد القزويني ٢٧٣هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء الكتب العربية.

سنن أبي داود, سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. المكتبة العصرية.

سنن البيهقي الكبرى, أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ. تحقيق: عبد القادر عطا. ط. مكتبة دار الباز.

سنن الترمذي, محمد بن عيسى ٢٧٩هـ. تحقيق : أحمد محمد شاكر, وآخرون. ط. دار إحياء التراث العربي.

سنن النسائي "المجتبى" ، الإمام النسائي ٣٠٣هـ. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط. مكتب المطبوعات الإسلامية.

سنن النسائي "الكبرى" النسائي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. ط. مؤسسة الرسالة.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد, أبو داود السجستانِيّ ٢٧٥هـ. المحقق: زياد محمد منصور. ط. مكتبة العلوم والحكم.

سير أعلام النبلاء, الحافظ الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط, وآخرون. ط. مؤسسة الرسالة.

شرح الموقظة للذهبي "الجزء الأول", أبو المنذر المنياوي. ط. المكتبة الشاملة.

شرح النووي على صحيح مسلم, الإمام النووي ٦٧٦هـ. ط. دار إحياء التراث العربي.

شرح علل الترمذي, ابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ. المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط. مكتبة المنار.

صحيح أبي داود -الأم-, الألباني . ط. مؤسسة غراس.

صحيح مسلم, مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء التراث العربي.

الضعفاء الكبير, أبو جعفر العقيلي ٣٢٢هـ. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط. دار المكتبة العلمية.

الضعفاء والمتروكين, ابن الجوزي ٥٩٧هـ. تحقيق: عبد الله القاضي. ط. دار الكتب العلمية.

ضعيف أبي داود -الأم-, الألباني. ط. مؤسسة غراس.

ضوابط الجرح والتعديل, عبد العزيز العبد اللطيف ١٤٢١هـ. ط. مكتبة العبيكان.

طبقات الحفاظ, السيوطيّ ٩١١هـ. ط. دار الكتب العلمية.

الطبقات الكبرى, ابن سعد ٢٣٠هـ. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية.

طبقات المدلسين المسمى, الحافظ ابن حجر. تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني. ط. مكتبة المنار.

طبقات علماء الحديث, ابن عبد الهادي ٧٤٤هـ. تحقيق: أكرم البوشي- إبراهيم الزيبق. ط. مؤسسة الرسالة.

كتاب الطبقات, خليفة بن خيّاط ٢٤٠هـ. تحقيق: سهيل زكار. ط. دار الفكر.

العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين, تقي الدين الفاسيّ ٨٣٢هـ. المحقق: محمد عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية. علل الحديث, ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ . تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. الحميد و د. الجريسي. ط. مطابع الحميضي.

العلل الصغير, الإمام الترمذيّ ٢٧٩هـ. المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون, ط. دار إحياء التراث العربي.

العلل ومعرفة الرجال "رواية المروذي", الإمام أحمد ٢٤١هـ. المحقق: صبحي السامرائي. ط. مكتبة المعارف.

العلل ومعرفة الرجال "رواية عبد الله", الإمام أحمد. المحقق: وصي الله عباس. ط. دار الخاني.

علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع, محمد بن مطر الزهراني ١٤٢٧هـ . ط. دار الهجرة.

فتح الباري شرح صحيح البخاري, ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. ط. دار المعرفة.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة, الذهبي. علق عليه: محمد عوامة – أحمد الخطيب. ط. دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن.

الكامل في ضعفاء الرجال, أبو أحمد بن عدي ٣٦٥هـ. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض. شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. ط. الكتب العلمية.

الكامل في التاريخ, ابن الأثير الجزري ٦٣٠هـ. تحقيق: عمر تدمري. ط. دار الكتاب العربي.

اللباب في تهذيب الأنساب , أبو الحسن الجزري ٦٣٠هـ. ط. دار صادر.

لسان الميزان, ابن حجر العسقلانِيّ. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. ط. دار البشائر الإسلامية.

المتكلمون في الرجال, السخاوي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. ط. دار البشائر.

المحلى بالآثار, ابن حزم الظاهريّ ٤٥٦هـ . ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

المراسيل, ابن أبي حاتم. المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط. مؤسسة الرسالة.

مرويات أبي الزبير المكيّ عن جابر بن عبد الله في الكتب التسعة, هاشم بن هزاع الشنبريّ, رسالة ماجستير, جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.

المسند, الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١هـ. تحقيق: الأرنؤوط وآخرون. ط. مؤسسة الرسالة.

مشاهير علماء الأمصار, ابن حبان. حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم. ط. دار الوفاء.

مشتبه أسامي المحدثين , أبو الفضل الهروي ٤٠٥هـ. المحقق: نظر محمد الفاريابي. ط. مكتبة الرشد.

مصنف ابن أبي شيبة المسمى, أبو بكر بن أبي شيبة ٢٣٥هـ. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط. مكتبة الرشد.

معجم الصحابة, أبو القاسم البغويّ ٣١٧هـ. تحقيق: محمد الأمين الجكني. ط. مكتبة دار البيان.

المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري, أكرم الأثري. ط. الدار الأثرية – دار ابن عفان.

معرفة علوم الحديث, الإمام الحاكم ٤٠٥هـ. تحقيق: السيد معظم حسين. ط. دار الكتب العلمية.

المعرفة والتاريخ, يعقوب بن سفيان الفسوي ٢٧٧هـ. المحقق: أكرم ضياء العمري. ط. مؤسسة الرسالة.

المعين في طبقات المحدثين, الذهبي. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط. دار الفرقان.

مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار, العينِيّ ٨٥٥هـ. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط. دار الكتب العلمية.

المغني في الضعفاء, الذهبي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

من تكلم فيه وهو موثق, الحافظ الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم, أبو الفرج بن الجوزيّ ٥٩٧هـ. ط. دار صادر.

الموسوعة الفقهية الكويتية, وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. ط. دار السلاسل– مطابع دار الصفوة – وزارة الأوقاف.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال, الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط. دار المعرفة للطباعة والنشر.

النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني, أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي. ط. دار طيبة للنشر والتوزيع.

النكت على كتاب ابن الصلاح, ابن حجر. تحقيق: ربيع المدخليّ. ط. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

النهاية في غريب الحديث والأثر, ابن الأثير ٦٠٦هـ. تحقيق: طاهر الزاوي – محمود الطناحي. ط. المكتبة العلمية.

المراجع الالكترونية:

لسان المحدثين "مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم", محمد خلف سلامة. مصدر الكتاب: ملفات ورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

***